الأمم المتحدة A/51/PV.38

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٣٨
الخميس، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩٨ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في منتصف العقد بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/51/256)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل أوغندا طلب الاشتراك في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وحيث أن قائمة المتكلمين أُقفلت يوم الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٦/٠٠، فهل لي أن أسأل الجمعية عما إذا كان لديها أي اعتراض على إدراج هذا الوفد في قائمة المتكلمين؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر إدراج أوغندا في القائمة.

السيد رويز بيريز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أستهل كلمتي بالإعراب، باسم حكومة كولومبيا ووفدها، عن تضامننا وتعاطفنا العميق مع شقيقتنا الحبيبة جمهورية غواتيمالا في هذه الأوقات الحزينة.

ويشرفني أن أتكلم في هذه الدورة للجمعية العامة بشأن مسألة يوليها بلدي اهتماما عظيما، وهي التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

واسمحوا أن أشكر الأمانة العامة على إعدادها التقرير الذي يشكل الأساس الذي تقوم عليه مداولاتنا. والتقرير ثري بالمعلومات ومفيد بشكل خاص في تقييم المنجزات المحرزة في منتصف العقد والصعوبات التي ووجهت لدى الوفاء بالالتزامات المقطوعة.

وكان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل معلما تاريخيا لحماية الأطفال والدفاع عنهم. وعلاوة على ذلك كان أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة في التسعينات. وقد بدأ سلسلة جديدة من المؤتمرات انتهت بآخر مؤتمر وهو مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ولذلك كان نقطة بداية لجهود مجددة من جانب المجتمع الدولي للتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.

والأهداف المتفق عليها أثارت آمالا جديدة، ليس فقط في تحديد أهداف معينة - على سبيل المثال، فيما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86543
9686543

يتعلق بوفيات الأطفال - ولكن أيضا في توفير المساعدة الدولية المطلوبة لتحقيقها. وهذه الوعود ترجمت إلى خطط عمل وطنية - وتلك طريقة ابتكارية للحيلولة دون بقاء الأهداف والالتزامات على الورق فقط. وفي منتصف العقد، اتضح أن المعلومات المقدمة بشأن التقدم المحرز من الصعب تفسيرها. وفي بعض المجالات، كما في حالة مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها، والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، كانت أوجه التقدم بالتأكيد كبيرة إلا أنه في مجالات مثل التعليم، وخفض سوء التغذية وعدد الوفيات لا تزال النتائج تقصر كثيرا عن المطلوب.

ونأمل أن يؤدي التصديق على اتفاقية حقوق الطفل إلى إدماجها بسرعة في التشريعات الوطنية. وهذا أمر لا غنى عنه لدعم التدابير المتصلة بالصحة، والتغذية، والتعليم وكذلك بالنسبة لإجراءات أخرى لحماية الطفل. وهو يشكل أيضا قاعدة هامة لتنفيذ خطط عمل وطنية.

وتتوقف فعالية هذه الخطط على قدرة المجتمع الدولي - وبخاصة منظومة الأمم المتحدة - على توفير المساعدة التي تطلبها البلدان النامية. ونوافق على أن المسؤولية ينبغي ألا تلقى على منظمة الأمم المتحدة للطفولة وحدها. ومن شأن ذلك أن يعني إنكار الطابع المعمم بشكل متزايد للمشاكل المتعلقة بالأطفال في سياق الكفاح من أجل استئصال الفقر ومن أجل تحسين مستويات التنمية الاجتماعية.

وهناك مؤسسات مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لها كلها أدوار متماثلة الأهمية عليها أن تقوم بها. ولا يمكننا أن نكفل أن تصبح أهدافنا فيما يتعلق بالأطفال جزءا فعالا من استراتيجيات شاملة للتنمية البشرية إلا عن طريق تلك المؤسسات.

وإن تعبئة الموارد الضرورية لتحقيق أهداف مؤتمر القمة من أخطر المشاكل التي نواجهها. ذلك أن قدرة البلدان النامية على توليد مواردها الخاصة وعلى تخصيص الأموال الضرورية للقطاعات الاجتماعية نقصت إلى حد خطير نتيجة القيود المالية الناجمة عن برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادية، وفي الكثير من الحالات، نتيجة عبء المديونية الثقيل. وليست هناك مؤشرات تفيد بحدوث تحسن مرض في مخصصات الميزانية للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وإن جهود البلدان النامية لتعبئة الموارد على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني للدولة لا يمكن أن تكفل وحدها حجم الموارد اللازمة لتمويل البرامج من أجل الطفل. والتعاون الدولي بحاجة إلى أن يزاد زيادة كبيرة، سواء في شكل موارد مالية جديدة أو إضافية أو عن طريق برامج أوسع نطاقا للمساعدة الفنية وأشكال أخرى من التعاون الدولي.

ولن نتمكن من الوفاء بالوعود التي قطعناها لأبنائنا قبل سبع سنوات إلا إذا ارتفع المجتمع الدولي إلى مستوى التزاماته بتمويل التنمية الاجتماعية، وحوّل موارد أكبر إلى البلدان النامية. لقد حان الوقت الآن لتجديد ذلك الالتزام ولاعتماد التدابير الضرورية لضمان الامتثال للمسؤوليات التي وافقنا عليها بحلول عام ٢٠٠٠.

لهذه الأسباب جميعا، يؤيد وفد بلدي الفكرة القائلة بأنه ينبغي في عام ٢٠٠١، عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لاستعراض المدى الذي وصل إليه نجاحنا في الوفاء بالوعود التي قطعناها لأطفالنا ومدى تنفيذنا لإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وفي هذه المناسبة، فإن الذين سيصدرون الحكم النهائي علينا هم الجيل الجديد من الشباب والأطفال. وفي تلك اللحظة التاريخية، ستتاح للمجتمع الدولي فرصة لوضع استراتيجيات جديدة حتى يتجاوز التزامنا تجاه الأطفال عام ٢٠٠٠.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عام ١٩٩٠ نقطة تحول رئيسية في إطار التعاون العالمي من أجل بقاء الطفل وصحته وتغذيته وتعليمه وحمايته ونموه وضمان مستقبله بشكل عام. وجاءت مشاركة الجمهورية العربية السورية في قمة الطفل انطلاقا من حرصها على المساهمة في إغناء مسيرة البشرية نحو تحقيق هذه الأهداف النبيلة. وقبل التطرق إلى ما حققته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر القمة من أجل الطفل، أود الإعراب عن ارتياحنا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول التقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي الوقت الذي نعبّر فيه أيضا عن ارتياحنا لما تم القيام به من أجل تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الطفولة، نؤكد أيضا على ضرورة الاستمرار في

رفع وتيرة عملنا جميعا لكي تبقى قضية الطفل واحدة من المسائل التي تحظى باهتمامنا ومتابعتنا، سيما وأن هناك إحدى النظريات الاجتماعية التي تقول إن الدولة تقف على عتبة الطفل، أي أن الطفل يشكل النواة الرئيسية للدولة.

واستجابة للإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تبذل الجمهورية العربية السورية جهودا كبيرة لتحقيق رعاية ونماء الطفل والأسرة. وقد جرى تحـــرك وطنـــي واسع لتكثيف جهود الدولة، وعقدت مؤتمرات وندوات ودورات تدريبية كان أهمها المؤتمر الوطني الأول لبقاء الطفل وحمايته ونمائه الذي عقد برعاية السيد الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية يومي ٢٨ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بعد فترة تحضيرية من قبل لجان مختصة ضمت خبراء ومسؤولين في الجوانب الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. واستقطب المؤتمر جميع الجهات الحكومية والتنظيمات الشعبية والمهنية، والفعاليات الاجتماعية والدينية على أعلى المستويات، بما في ذلك عدد من الوزراء ورؤساء المنظمات الشعبية. وأقرت في هذا المؤتمر خطة عمل شاملة ترجمت إلى منهاج عمل وطني جاء معبرا عن واقع الأطفال في القطر وما تحقق لهم من تقدم وإنجازات في شتى المجالات وحددت فيه أهداف منتصف العقد ١٩٩٥ والأهداف الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠، والإجراءات اللازمة لبلوغها في كافة القطاعات والمستويات. واعتمد هذا المنهاج من قبل الحكومة السورية كجـــزء رئيسي من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأبلغ إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية لتنفيذه حسب اختصاصها. وحرصا على سرعة وسلامة التنفيذ شكلت لجنة متابعة برئاسة وزير الصحة لهذه الغاية.

وقد تم في بداية هذا العام إعداد التقرير الوطني الذي يبين ما تم إنجازه من أهداف منتصف العقد، بناء على التقارير الدورية والدراسات الميدانية. واسمحوا لي بهذه المناسبة الكريمة أن أتناول أهم ما تم تحقيقه في هذا المجال:

أولا - في المجال الصحي: أولا، تحقيق هدف القضاء على شلل الأطفال، وما زال المسعى مستمرا لتعزيز هذه النتيجة بصورة نشطة؛ وثانيا، يودنة ٩٠ في المائة من ملح الطعام المنتـــج في الوطن وطرحه للاستخدام؛ وثالثا، تخفيض وفيات الأمهات من ١٤٣ عام ١٩٨٩ إلى ١٠٧ عام ١٩٩٥ لكل مائة ألف ولادة حية. ومن الطبيعي أن الجهود المبذولة مستمرة في هذا التخفيض؛ ورابعا، شمول ٩٣ في المائة من الأطفال باللقاحات الأساسية المشمولة بالبرنامج الوطني للتلقيح إضافة إلى لقاح التهاب الكبد الوبائي؛ وخامسا، إجراء عدد من الدراسات الميدانية لاستكمال بعض المعلومات المتعلقة بالواقع الغذائي والبيئي للأطفال وتقييم الجهود المبذولة في هذين المجالين؛ وسادسا، إنجاز الخـــرائط الصحيـــة التي ستتيح تطوير التخطيط الصحي المستقبلي.

ثانيا - في مجال التربية والتعليم: تعتبر الجمهورية العربية السورية من أوائل دول المنطقة من حيث تطبيق نظـــام التعليـــم الإلزامي والمجاني للمرحلة الابتدائية، والمجاني أيضا في المراحل التالية أي المراحل الاعدادية والثانوية والجامعية، ومن حيث دعمها للتعليم الأساسي بوجه عام.

وقد بلغت نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي للعام الدراسي ١٩٩٤-١٩٩٥ ما مجموعها ٩٨,٨ في المائة منها ٩٩,٢ في المائة للذكور و ٩٨,٦ في المائة للإناث الأمر الذي يدل على إقبال الجنسين ذكورا وإناثا بشكل متساو على التعليم في سوريا.

ثالثا - الأطفال في الظروف الصعبة: طورت الدولة أنشطـــة رعايـــة المعوقين من الأطفال عن طريق برنامج وطني لرعايتهم وأدرجت في خططها العديد من المشاريع التي وضعت موضع التشغيل لتقديم خدمات لهم تساهم فـــي تربيتهم وتدريبهم وتشغيلهم ودمجهم في المجتمع. وفي هذا المجال تقوم الدولة بحماية الأطفال من آثار الحروب والنزاعات المسلحة وما ينجم عنها من نزوح وتهجيـــر وتشريـــد بشكل قسري وتعمل من أجل السلام العادل والشامل الذي يزيل أسباب هذه المعاناة القاسية لدى الأطفال الذين يتعرضون لها، كما أنها تحمي أطفال الأسر ذات الدخول المتدنية من خلال توفير مجموعة من الخدمات الأساسية بتكاليف مقبولة أو بصورة مجانية.

تولـــى الرئاســـة نائب الرئيس، السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية).

رابعا - اتفاقية حقوق الطفل: صادقت الجمهورية العربية السورية على هذه الاتفاقية عام ١٩٩٢. وشكلت لجنـــة وزاريـــة مهمتها التعريف ببنودها ومضمونها وأهدافها لدى الرأي العام والجهات الحكومية بالتعاون مع

الهيئات الرسمية والتنظيمات الشعبية والمهنية والسهر على تطبيق مواد الدستور والقوانين المتعلقة برعاية الأطفال صحيا واجتماعيا وحماية حقوقهم والتي وجدت بمعظمها متوافقة مع نصوص وروح الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل مع السعي لتعديل أو اقتراح بعض التشريعات الوطنية الملائمة لهذه الغاية.

إن قضايا الطفولة تحظى في سوريا بالأولوية من خلال اهتماماتها بصحة ورفاه الأسرة ورعاية الأمهات والحوامل وسيستمر العمل لتطوير الأداء تلبية للاحتياجات المتنامية للأطفال السوريين الذين يشكلون نسبة عالية من السكان في مجتمعنا الفتي والتي تبلغ ٤٨ في المائة للأطفال دون ١٨ سنة من العمر ويأتي ذلك تنفيذا للمادة ٤٤ من الدستور السوري وعملا بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية في إيلاء الاهتمام البالغ بحماية وتنمية الطفل. وبالرغم من المتطلبات الاقتصادية والضرورات التي تفرضها مسألة الدفاع المشروع عن الحقوق الوطنية وسلامة أرض الوطن فإننا نعتز بما حققناه من إنجازات كبيرة ومتميزة. كما أن بلدي سيتابع العمل والجهود من أجل توفير وتطوير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى في مجال السكن والبيئة والقضايا الاجتماعية والثقافية والصحية ليبقى الطفل السوري سليما وآمنا ومزودا بالعلم والمعرفة، ذا مستقبل واعد، يساهم في عملية التنمية وينعم بثمراتها.

وهنا ونحن نتحدث عن قضية الطفل المقدسة أود أن أذكر بأمر إنساني وهو: هل يمكن لأي طفل في العالم أن ينمو في ظل الاحتلال والقتل والتشريد؟ ألا يبعث على الألم الطفل الذي يعيش البؤس والمعاناة والقتل في الأراضي العربية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان؟ الجواب، سيدي الرئيس لديكم ولدى المجتمع الدولي ولدى قرارات الأمم المتحدة التي أيما تحتاج إلى التطبيق والتنفيذ، ذات الصلة بهذا الأمر، بالتأكيد، ولدى الدول المحبة للسلام. وأود بهذا الصدد أن أؤكد أن نفقات الحرب هي أكثر بكثير، وتفوق نفقات السلام. وتنعكس على حياة الأطفال بمجملها.

السيد مانيانق (السودان): يسرني أن أطلعكم على ما تم في بلادي في إطار الاحتفال بإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل. فبالتعاون بين وزارة الخارجية وممثل اليونيسيف والمؤتمر الوطني، تم تنفيذ حلقة مدارسة في عاصمة بلادي في الخرطوم يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد كان هدف الندوة هو تبصير أعضاء البرلمان الوطني بما يمكن أن يسهم به تشريعيا وقانونيا لتعزيز تنفيذ نصوص الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل. وقد افتتح الندوة السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق الزبير محمد صالح الذي أكد في كلمته على الثوابت التالية:

أولا، اهتمام حكومة السودان بإنفاذ الاتفاقية العالمية خاصة وأن السودان من الموقعين الأوائل، إذ شارك السيد رئيس الجمهورية شخصيا في مناسبة التوقيع.

ثانيا، إن اهتمام السودان بحقوق الطفل ينبع من عقيدة الإسلام التي تكرم الإنسان وتؤمن حقوق الطفل.

ثالثا، لترجمة هذا الاهتمام أنشأت الحكومة السودانية المجلس القومي لرعاية الطفولة واهتمت بتعليم الأطفال، وجعلت التعليم الأساسي إلزاميا واهتمت بصحة الطفل الذي تجسد في اهتمام الدولة بإنشاء المستشفيات الخاصة بالأطفال.

رابعا، إن جهود حكومة السودان من أجل السلام والاستقرار لن تنقطع حتى تزول مسببات تشرد الأطفال ليعيشوا حياة كريمة في كنف أسرهم وأولياء أمورهم. كما تولي الدولة أولوية خاصة لبرنامج السلام والتنمية والاستقرار والتي سيكون المستفيد منها هو الطفل في بلادي.

خامسا، أكد السيد النائب الأول التزام السودان التام باتفاقية حقوق الطفل.

بحثت الندوة عددا من الأوراق، التي أكدت في مجملها الاهتمام بجميع الجوانب التي تخص رفاهية الطفل. وقد أسفرت هذه الأوراق عن فهم جيد وخلقت الوعي المنشود وسط جميع المشاركين من أعضاء المجلس الوطني الذين أبدوا حماسا وتعهدوا بالسعي لترقية أوضاع الطفل في ولاياتهم.

أصدرت الندوة إعلانا ختاميا جاء فيه، أنه سعيا لضمان حاضر أطفال السودان إدراكا لحقيقة أن الظروف باتت تتحول نحو الأفضل لصالح إعطاء الأولوية للطفل ورفاهيته في كل برنامج التنمية القومية، وإقرارا بأهمية دعم الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية والطوعية العاملة في مجال الطفولة، فإن أعضاء المجلس الوطني المشاركين سيسعون لنشر وتنفيذ بنود اتفاقية الطفل

وتعزيز الجهود الرامية إلى تأمين الوضع الصحي الأمثل للأطفال والعمل الحثيث لاجتثاث الفقر والجوع وسوء التغذية والعمل على تعميق السلام ونشر ثقافة السلام عبر المناهج المدرسية، والسعي بكل السبل لفتح قنوات الاتصال الخارجي وتعزيز التعاون الدولي الرامي لتأمين احتياجات الطفل وضمان حقوقه.

وختاما، نؤكد أننا على استعداد لإنفاذ اتفاقية حقوق الطفل، ونود أن ننوه في هذا الصدد بأن المجلس الوطني (البرلمان) قد أجاز في جلسة خاصة هذا الإعلان ليصبح وثيقة قانونية ملزمة للدولة.

إن الفقرة ١٦١ من تقرير السيد الأمين العام قد أشارت إلى أن المنازعات وانعدام الأمن في جنوب البلاد ظلت تعترض القضاء على مرض دودة غينيا، وأشار التقرير إلى أن حوالي نصف حالات الإصابة المتبقية في العالم توجد في السودان. وفي هذا الصدد أود أن أشرككم في جهود السودان التي بذلها للقضاء على هذا المرض. إذ أنه على الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تتسبب فيها حركة التمرد، فإن حكومة السودان تتعاون مع مركز كارتر لعام ٢٠٠٠ تعاونا تاما للقضاء على هذا المرض. وأن الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر قد زار السودان أكثر من مرة لهذا السبب، وأنه تم افتتاح مكتب للمركز في السودان للتعاون مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

ومن هذا المنبر نناشد المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة توفير المساعدات الفنية والمالية التي تعين على القضاء على هذا المرض. كما أننا نود أن نشير ونؤكد على أن حركة التمرد لا تؤيد تنفيذ برنامج مكافحة واستئصال مرض دودة غينيا فقط، بل تستغل الأطفال وتستخدمهم في النزاع المسلح، الأمر الذي يهدد حياتهم ويعرضهم للخطر.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): عندما يدخل المرء إلى المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في نيويورك فإنه يرى عبارة مكتوبة على الجدار القائم بالقرب من مكتب الاستقبال تقول إن الأرض لم يهبها لنا آباؤنا ولكن أعارها لنا أبناؤنا. وأعتقد أن هذه العبارة تلخص جوهر مناقشاتنا هنا اليوم.

إننا نتجه بتقديرنا العميق إلى الأمين العام لتقديمه للتقرير عن التقدم المحرز في منتصف العقد بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومن المؤكد أن هذا التقرير قد وفر للدول

الأعضاء فرصة فريدة لإجراء تقييم شامل للتقدم الذي أحرز حتى الآن تجاه الوفاء بالوعود التي قطعت للأطفال أثناء مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في عام ١٩٩٠. كما يتيح التقرير لنا أيضا أن نتشارك خبرتنا بهدف التوصل إلى وسيلة أكثر فعالية لمواجهة التحديات القائمة أمامنا.

ويسعدنا أن نلاحظ أن التقرير يبين أنه قد تم إحراز تقدم كبير في تحسين أحوال الأطفال في معظم بقاع العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومع ذلك، فإننا نتفق تماما مع ما قاله الأمين العام إنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. وبالرغم من ذلك، هناك حقيقة تستحق اهتمامنا وتقديرنا وهي أن الجهود المنسقة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة - خصوصا اليونيسيف وهي الوكالة العالمية المعنية بالطفولة - وحكومات الدول الأعضاء والمبادرات التي يتخذها أعضاء المجتمع المدني خصوصا المنظمات غير الحكومية - كل هذه الجهود والمبادرات أرست مثالا يبين الكيفية التي يمكن بها تعبئة المجتمع الدولي من أجل رعاية الطفل ورفاهته. وهذا هو ما نسميه بالتحالف الكبير لصالح الأطفال. وهو يدل على أننا قادرون، إذا توفرت الإرادة السياسية والتعبئة الملائمة، على التأثير في مستقبل عالمنا هذا.

ويرتبط تحسين أحوال الأطفال ارتباطا وثيقا بالتقدم المجتمعي الشامل ويقال إن الفقر له وجه نسائي ونحن نقول إن له أيضا وجه طفولي فعندما تكافح المرأة ضد الفقر فمن المؤكد أن الأطفال هم الضحايا، وبالإضافة إلى ذلك، يظل الأطفال - بوصفهم القطاع الأضعف في المجتمع - الهدف النهائي لكل انقضاضة يشنها الفقر. وبالتالي، فإن لأي جهود توجه إلى تحسين حالة الأطفال بُعدا اجتماعيا، ومن اللازم تقدير هذا البعد على النحو الواجب. ويسعدنا أن تقرير الأمين العام قد أورد بعض الإشارات التي لها دلالتها إلى هذا الوضع القسري.

وإدراكا لهذه الحتمية، اتبعت الحكومات المتعاقبة في بنغلاديش، خصوصا الحكومة الحالية، استراتيجيات جسورة لحد ما لمعالجة المشاكل التي يواجهها الأطفال. وأصبحت بنغلاديش من الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تشكل أساس أنشطتنا الوطنية في هذا المجال الهام. والواقع أن هذا العنصر يشكل أحد المكونات الرئيسية لكفاحنا من أجل استئصال شأفة الفقر أيضا. ونتفق تمام الاتفاق مع الأمين العام عندما قال أثناء عرض تقريره إن هذه الاتفاقية أداة اجتماعية للوصول إلى مَن لم يكن إليهم سبيل، وإن الاستثمار في تحسين أحوال الأطفال والنساء هو الطريق المؤدي إلى التنمية المستدامة.

وقد بدأت جهودنا تؤتي بالفعل ثمارا ملموسة. ففي بنغلاديش، تمكنّا من تحصين ٩١ في المائة من الأطفال من خلال شبكة موسعة للبرنامج الموسع للتحصين. وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال انخفاضا كبيرا. ونأمل في أن نتمكن من بلوغ هدفنا في هذا القطاع بنهاية العقد. وبما أن بنغلاديش موطن العلاج بالإماهة الفموية، فقد ساهمت إسهاما ملحوظا في خفض معدل الوفيات الناشئة عن الإسهال. ومن دواعي فخرنا أن نقول إن معدل الوفيات الناشئة عن هذا المرض الاستوائي قد انخفض انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن كفاحنا للقضاء الكامل على هذا التهديد مستمر. لقد قمنا بشن حملة إعلامية لمدة ١٨ شهرا لرفع مستوى استخدام الإماهة الفموية من ٤٥ إلى ٨٠ في المائة بصورة نهائية في أقرب وقت ممكن. ومنذ عام ١٩٩٣ اشترك في هذه الحملة أكثر من ٥٠٠ ٥٥ من معلمي المدارس الابتدائية.

ويعتبر التعليم الإبتدائي من العناصر الأساسية في تحسين أحوال الأطفال. وجعلت حكومة بنغلاديش توخيا لتحقيق هدفها التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان للبنات في المناطق الريفية. وتم إدخال حوافز خاصة في شكل "غذاء للتعليم" لتشجيع التلاميذ، خصوصا من البنات، على الالتحاق بالمدارس. ويحدونا الأمل في أن يكون بوسعنا بهذه السياسات تمكين البنات، الأمر الذي قد يساعد في المدى الطويل في تحسين حالة القطاع الأفقر من السكان في بنغلاديش.

وشرع بلدي أيضا في اتخاذ بعض الخطوات المبدعة لمعالجة قضية متصلة بالطفل، أود أن أشارك الجمعية العامة فيها. إن إشراك الأطفال في قوة العمل من المشاكل التي تصاحب الفقر في بلدان نامية عديدة. ونحن أيضا لسنا محصنين ضد هذه المشكلة. وبغية معالجة المشكلة بطريقة إنسانية وبناءة، وقّعت حكومة بنغلاديش في العام الماضي على مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية واليونيسيف بهدف القضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال في قطاع صناعة الملابس. وسوف يرسل هؤلاء الأطفال الذين يتم تخليصهم من ذلك العمل إلى المدارس ومراكز التدريب لتنمية مهاراتهم التعليمية والعملية. وستمول هذا

الترتيب بصورة مشتركة اليونيسيف والقطاع الخاص لصناعة الملابس. ويحدونا الأمل في أن يكون هذا نموذجا يحتذيه الآخرون الذين يواجهون مشاكل مماثلة في بلدانهم.

ونحن نعي العوامل التي تحد من مواردنا وقدراتنا. فعلى الرغم من أننا نخصص أكثر من ٤٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية للقطاع الاجتماعي، فإن جسامة المشكلة تتحدى جهودنا بشكل مستمر. لذلك، نرى أن الجهود الوطنية ينبغي أن تستكمل بجهود إقليمية وعالمية. وبغية تعبئة الموارد بالمستوى المرغوب فيه، لا بد من بذل الجهود لعكس مسار الاتجاه النزولي الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد قمنا على الصعيد الإقليمي بالفعل باعتماد خطة إقليمية لجنوب آسيا بموجب "قرار كولومبو المتعلق بالطفل"، الذي صادق عليه مؤتمر القمة السابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ١٩٩٣. ونحن ملتزمون بتحقيق التزاماتنا بموجب هذه الخطة، آملين أن يكون للتعاون على الصعيد الإقليمي تأثيرا أكبر على جهودنا المشتركة لمعالجة هذه القضية. ونحن نؤمن بشكل خاص بأن التعاون الإقليمي ضروري لوقف الاتجار بالأطفال عبر الحدود ولوقف استغلالهم في عمليات السخرة والبغاء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل تقدير حكومة بنغلاديش للمشاركة البناءة التي تقوم بها شتى وكالات الأمم المتحدة في عملية التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية لبنغلاديش، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين رفاهة الأطفال. وأود أن أشيد بشكل خاص بالدعم الذي تقدمه اليونيسيف إلينا من أجل تحسين أحوال الأطفال في بنغلاديش، ونأمل أن تظل وكالات الأمم المتحدة الإنمائية مشتركة معنا بنشاط في جهودنا التي لا تكل من أجل استئصال شأفة الفقر، وهي جهود لا يزال الجزء الأساسي منها يتركز حول الأطفال.

وختاما، نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى في التعبير عن تأييدنا الكامل لتوصية الأمين العام بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في غضون خمس سنوات لبحث التقدم المحرز في الوفاء بالوعود من أجل الطفل. وبعد الإنجاز الذي حققته القمة العالمية في عام ١٩٩٠، نحن في بنغلاديش يحدونا أمل وطيد بأن يشهد عام ٢٠٠٠ تجمعا ثانيا على مستوى القمة في هذه الهيئة من أجل الطفل.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ما فتئت حماية الطفل ودعمه جزءا من السياسة الاجتماعية لكوستاريكا. وقد تم إرساء هذا الهدف منذ عقد العشرينات بإنشاء المجلس الوطني للطفولة كوكالة حكومية لا تزال تعمل بنشاط كبير اليوم.

وعلى غرار ما فعلته جميع الوفود التي اشتركت في مناقشة البند ١٠٠ من جدول الأعمال، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام للتقرير الذي قدمه إلينا (A/51/256) فيما يتعلق بالتقدم المحرز في منتصف العقد نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المتعلق بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي كان لوفد بلدي شرف الاشتراك في تقديمه.

وتؤيد كوستاريكا ما جاء في التقرير من تقييمات ومعلومات شاملة وكذلك من استنتاجات واقعية. ونرحب بما ذكره التقرير عن استجابة منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة، عن الدور الهام والأساسي الذي تلعبه المكونات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد وضعت منظمة الصحة العالمية أهدافا متعلقة بالصحة في تعاون مع اللجنة المشتركة بين اليونيسيف والمنظمة المعنية بالسياسة الصحية، بينما تعاونت اليونسكو واليونيسيف على نشاطات تكميلية في القطاع التعليمي من خلال اللجنة المشتركة للتربية، ومؤتمر التعليم للجميع المعقود عام ١٩٩٠ في جومتيين، بتايلند. ونود كذلك أن ننوه بأهمية مؤتمر القمة للتعليم المعقود بنيودلهي، بمساندة اليونسكو واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المشروع المشترك المعني بـ "توفير التعليم للجميع: العمل على إنجاحه". ومما لا شك فيه أن هذا مثال على العمل المشترك الذي يمكن أن يكون نموذجا، ويثمر نتائج نفيسة وإيجابية جدا. ونحن نؤيد البيان القائل بأن أية خطة كبيرة لخفض الأمية بين البالغين ينبغي أن تبدأ بتحسين فعلي للتعليم الأولي، لصالح الأطفال الذين، لولا ذلك، يصبحون الأميين البالغين في الغد.

وتؤيد كوستاريكا ملحوظة نيكاراغوا الخاصة بحشد الموارد، حيث أنه، حقا، لن يكون من المستطاع للبلدان النامية أن تحقق الأهداف المقترحة، إلى أن تُبذل جهود أكبر لتحقيق تعبئة موارد إضافية، ويعترف التقرير بأنه لا تخصص للخدمات الاجتماعية الأساسية إلا نسبة تبلغ في المتوسط ١٢ في المائة من الميزانيات الوطنية. ومن

الواضح أن عملية التكيف الهيكلي في كثير من البلدان النامية لم يكن لها دائما ملامح إنسانية.

ويود وفدي أن ينوه بالاستنتاج المستخلص في الفقرة ٢٨٥ من التقرير، الذي يقول:

"كانت للأهداف التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠ قوة حشد غير عادية، ولدت مستوى متجددا من النشاط من أجل الأطفال في كافة أنحاء العالم، وأدت إلى قيام شراكات جديدة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمانحين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في السعي إلى تحقيق الغرض المشترك. وثمة أدلة وفيرة تبين أن الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي وخطة العمل التي اعتمدها، إلى جانب تحول اتفاقية حقوق الطفل في نفس الوقت تقريبا إلى قانون دولي، قد وفرا قوة الدفع والإطار القانوني لتحريك العمل العالمي من أجل قضية الطفل". (A/51/256، الفقرة ٢٨٥)

ويود وفدي أن ينوه هنا برفاه البنات، حيث أنه قام الدليل على أن حالة البنات محفوفة بمخاطر أكبر مما يحيق بالبنين في جميع ظروف الحياة.

وفيما يتعلق بما أحرز من التقدم في إدراك الأهداف في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نلاحظ باهتمام كبير المعلومة التي جاءت في النظرة العامة الإقليمية، خصوصا بشأن تحقيق التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل، في منتصف العقد. لقد كيّف بلدي تشريعه الوطني بشأن حماية حقوق الطفل والنهوض بها، في سبيل الوفاء بالالتزامات التي التزم بها بوصفه دولة طرفا في تلك الاتفاقية. وقد أنشأت كوستاريكا قبل بضع سنوات منصب أمين المظالم، الذي يتمثل دوره في الدفاع عن حقوق جميع الناس سواء أكانوا من مواطني البلد أو من المقيمين فيه أيا كانت جنسيتهم أو أصلهم.

وإذ نعود إلى التقرير نلاحظ أن الجهود التي بذلت على المستوى الدولي للتوصل إلى التصديق العالمي، في نهاية العقد، كانت أقل نجاحا، غير أنها كانت مع ذلك جهودا ضخمة. ويحث وفدي، باحترام، الحكومات التي لم توقع بعد على الاتفاقية، و/أو لم تنضم إليها بعد، أن تنظر في التوقيع و/أو الانضمام حتى يصبح التصديق العالمي حقيقة رائعة بينما نقترب من عام ٢٠٠٠.

وفي المرفق الثاني من التقرير، وهو المرفق الذي يبين أوضاع التوقيع على إعلان مؤتمر القمة العالمي وإعداد برامج العمل الوطنية والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، يسرنا أن نلاحظ أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد صدقتا تصديقا كاملا على الاتفاقية، ووقعتا على إعلان مؤتمر القمة، كما أن جميع الدول الأطراف تقريبا قد أتمت خطط عملها الوطنية.

ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة كي يهيب، وديا وباحترام، بالدول الأطراف في الاتفاقية، وهي الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تستجيب استجابة مواتية للطلب الذي وجهه إليها الأمين العام، بموجب المادة ٥٠ من الاتفاقية، التي تقضي بأن كل تعديل اعتمد وفقا للفقرة ١ من تلك المادة يصبح نافذا عندما توافق عليه الجمعية العامة وتقبله أغلبية ثلثي الدول الأطراف في الاتفاقية. والدول الأطراف قد اعتمدت التعديل فعلا أثناء النظر في التوصية في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبعد ذلك أصدرت الجمعية موافقتها بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتعديل كوستاريكا يتمثل في الاستعاضة عن كلمة "عشرة" بكلمة "ثمانية عشر" في الفقرة ٢ من المادة ٤٣، من اتفاقية حقوق الطفل، وقد ووفق عليه بدون تصويت. أما رسالة الأمين العام المتضمنة طلبه إلى الدول الأطراف في الاتفاقية فقد أرسلت في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وتبعا لذلك ستكون حكومتي ممتنة كل الامتنان لحكومات الدول الأطراف في الاتفاقية لمساندتها القيمة لذلك التعديل، الذي يهدف إلى تزويد لجنة حقوق الطفل بثمانية خبراء، بالإضافة إلى خبرائها الحاليين، حتى تستطيع اللجنة الاضطلاع بالجوانب المتعددة لولايتها. ولا ننسى ما درج جيمس غرانت، المدير التنفيذي الراحل لليونيسيف، على قوله دائما، وهو: "الطفل أولا".

السيد كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره عما أحرز من تقدم في منتصف العقد، بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ بشأن مؤتمر القمة العالمي للطفل. قبل ست سنوات، اعتمد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في هذه القاعة إعلانا عالميا يتعلق ببقاء الطفل وحمايته ونمائه، وخطة عمل لتنفيذ ذلك الإعلان. ولم يكن ذلك إلا بداية لسلسلة من مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة، والتي ستبلغ ذروتها باجتماع مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما في الشهر القادم.

لقد ساعدت مداولات جميع هذه الاجتماعات على إعادة التفكير في التنمية الإنسانية، وعلى مساندة المحاولات الرامية إلى تحقيق أثر نوعي في حياة الناس ثم ـ وليس ذلك بالشيء الأقل ـ إعادة تأكيد الالتزام بالوفاء باحتياجات الطفل.

ورغم تفاوت ما تحقق من إنجاز نحو الأهداف التي وضعناها بأنفسنا من أجل بقاء جميع الأطفال وحمايتهم ونمائهم في جميع أنحاء العالم، فمما يثلج الصدر أن برامج العمل التي وضعت من أجل الأطفال تنفذ في ١٥٥ بلدا. وما يعادل هذا في الأهمية أن عدد الدول التي صدقت حتى الآن على اتفاقية حقوق الطفل بلغ ١٨٧ دولة من بينها أوغندا. وأصبح التحدي الماثل الآن أمام الحكومات هو ضمان تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية.

ويعرب وفدي عن تقديره للاتجاهات الإيجابية التي تضمنها تقرير الأمين العام، والتي تتجه نحو تعزيز آفاق الحفاظ على بقاء الأطفال وتحسين حياتهم على المستوى العالمي. وقد حدث تقدم مشجع في مجال التطعيم واستئصال مرض دودة غينيا. ونحن نثني أيضا على الجهود الجبارة التي بذلت للتصدي لنقص اليود، والترويج لبرامج الإمهاء الفموي وتحسين سبل الحصول على المياه المأمونة.

ومما يدعو للأسف أنه يبدو، كما جاء في التقرير، أن التقدم بطيء في تحقيق هذه الأهداف في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث لا تزال توجد صعوبات في طريق تحقيق التحسينات المثلى في نوعية التغذية، والحد من وفيات الأمهات وتوفير سبل الحصول على التعليم الأساسي وخاصة للفتيات. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء معرضة للجفاف والتردي البيئي وجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، إلى جانب التمزق الناتج عن الصراع المسلح.

ومن غير الممكن أن نناقش تنفيذ قرارات مؤتمر القمة من أجل الطفل دون إبداء تقديرنا للدور الهام الذي كانت ولا تزال تؤديه اليونيسيف. والواقع أن من دواعي الارتياح أن السيدة بيلامي، المدير التنفيذي، قد جعلت من تنفيذ مؤتمر القمة من أجل الطفل واحدا من أنشطة اليونيسيف الرئيسية. وقد قامت المنظمة بعمل هام بتقديمها المساعدة إلى البلدان، ومن بينها أوغندا، لإعداد برامج العمل الوطنية من أجل الطفل ثم تنفيذها، وخاصة في مجال تنسيق ورصد وتطوير التعاون المشترك بين الوكالات، في الميدان بغية تحسين تعليم الفتيات وتخفيف عواقب أمية الإناث في منطقتنا.

ويرى الوفد الأوغندي أن نتائج الاستعراض نصف العقدي والتقارير الوطنية التي أعدتها بلدان كثيرة ينبغي أن تستخدمها اليونيسيف على نطاق واسع في شحذ أهدافها للفترة حتى عام ٢٠٠٠ والتأثير بالتالي على الأنشطة القطرية.

وقد أوشكت حكومة أوغندا من جانبها على بدء تنفيذ تعهدها بتوفير التعليم الابتدائي المجاني لأربعة أبناء من كل أسرة. وتشيد أوغندا بالتدابير التي اعتمدت بتوافق الآراء في داكار (حزيران/يونيه ١٩٩٣) والتي جاءت نتيجة للمؤتمر الدولي لمساعدة الأطفال الأفريقيين لعام ١٩٩٢، وتعيد تأكيد استمرار دورها كنقطة مرجعية رئيسية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد ألزمت الدول المشاركة، ومن بينها أوغندا، أنفسها بترجمة أهداف القمة إلى برامج عمل وطنية ملموسة. غير أننا ندرك أن هناك حالات تنطوي على عجز في بلوغ الأهداف تخفيه المتوسطات الوطنية المضللة، حيث توجد مفارقات وصعوبات ناشئة عن الفوارق الاجتماعية الكبرى، وعن وقوع أطفال ضحايا للاستغلال، وللعنف البدني والعاطفي والهجر والظلم.

ولذا فإن أوغندا تعيد تأكيد التزامها بتقاسم المسؤولية عن ضمان بقاء جميع الأطفال وحمايتهم ونمائهم، وتحيط علما باقتراح الأمين العام عقد اجتماع استعراضي في نهاية العقد لدراسة الوفاء بالوعود المقطوعة للطفل. وبهذه الروح نتوقع إحراز مزيد من التقدم في سبيل بقاء الأطفال وإحداث تحسين كبير في نوعية معيشتهم.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/51/348)

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اتخذ قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، قرارات سياسية صعبة، وألزموا أنفسهم بإقامة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن

الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. وقد سلموا بأهمية رفاه الإنسان للجميع، واتفقوا على إيلاء أعلى الأولويات لتحقيق هذه الأهداف الآن وعلى مدار القرن الحادي والعشرين.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، استهلت هذه الجمعية المناقشة التي تنصب على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وللعام الثاني على التوالي ظل هذا البند مدرجا في جدول أعمالنا مما يؤكد الأهمية التي نعلقها جميعا على تنفيذ نتائج المؤتمر. وفي هذا الصدد ينضم وفدي انضماما كاملا إلى البيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلا واحد من عدد من المؤتمرات العالمية التي بدأ عقدها في عام ١٩٩٠ بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واختتمت مؤخرا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ بمؤتمر اسطنبول عن المستوطنات البشرية. وهذه المؤتمرات العالمية التي تنظم برعاية الأمم المتحدة تركز اهتمامها بطريقة كلية على الظاهرة المعقدة المتعلقة بالتنمية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والقانونية وما يتصل بها من ميادين. وبانتهاء ايديولوجيات الشرق والغرب ومواجهات الشمال والجنوب، أصبح احتمال التعاون وصياغة الاحساس بالمشاركة في التماس الحلول الشاملة للمشاكل العلمية يحظى بوعي مرتفع مما أتاح إمكانية إنجاز هذا كله.

وإذ استفاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من هذا الشعور الجديد بالمسؤولية والتضامن داخل الأمم وفيما بينها، فقد اتفق على ١٠ التزامات رئيسية حول موضوع استئصال الفقر، وتوفير فرص العمل الكاملة، والتكامل الاجتماعي. وفضلا عن هذا خرج مؤتمر القمة ببرنامج عمل حدد السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ المبادئ والوفاء بالالتزامات المتفق عليها في كوبنهاغن.

وندرك كذلك الاستراتيجيات المبتكرة التي اعتمدها مؤتمر القمة لإسناد مسؤوليات معينة عن الاضطلاع بالأعمال اللازمة لتنفيذ كل التزاماته وأهدافه تنفيذا كاملا. ومن ذلك إن المؤتمر مع اعترافه بأن فرادى البلدان تتحمل المسؤولية الأولى عن بلوغ أهداف المؤتمر قد سلم كذلك بأن دعم المجتمع الدولي ككل - بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمانحون الثنائيون، والمنظمات غير الحكومية وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - سيكون بالغ الأهمية إذا كان لنا أن نحقق جميع أهداف المؤتمر.

ومن المبكر جدا أن نحاول في هذه المرحلة تقييم ما تم إنجازه حتى الآن من حيث تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ويكفي القول بأن وفد بلدي يشعر بالارتياح إذ يرى ويعلم بمختلف المبادرات والارتباطات المضطلع بها من جانب جميع البلدان، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، بالإضافة إلى تلك التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز والجهات الفاعلة في المجتمع المدني عموما، من أجل تنفيذ الالتزامات.

فعلى سبيل المثال، أنشأ بلدي لجنة تخطيط التنمية الوطنية التي تقوم بتنفيذ ورصد سياسات الحكومة الاقتصادية الكلية والقطاعية لضمان نمو اقتصادي مستدام ذي قاعدة عريضة وتنمية منصفة ومستدامة، على نحو يلبي تطلعات جميع أفراد مجتمعنا. وهناك وثيقة شاملة عن السياسة الإنمائية بعنوان "رؤية غانا ٢٠/٢٠: الخطوة الأولى" عرضت على البرلمان مؤخرا، ودارت حولها مناقشة وافية؛ وتجري الآن ترجمة أحكامها إلى برنامج عمل وطني أو وثيقة مرجعية لإطلاع الهيكل الحكومي برمته، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي على البيئة الميسرة التي هيأت للاضطلاع بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية للبلد. ويشدد برنامج عملنا تشديدا كبيرا على آليات التنسيق الوطنية، وبناء القدرات وحشد الموارد الداخلية والخارجية لضمان تنفيذه الفعال.

وعلى الصعيد الدولي، وبالرغم من استمرار هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية من الناحية العملية، فإن بعض البلدان زاد من مستوى مساعدته دعما للتنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نشير إلى الاجتماع الأخير المعقود في أوسلو في نيسان/ابريل ١٩٩٦ بشأن تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، التي تخصص بموجبها البلدان الشريكة المعنية من نامية ومتقدمة النمو ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، للبرامج الاجتماعية الأساسية. ومن المشجع أيضا الإشارة إلى أنه في الاجتماع السنوي لمؤسسات بريتون وودز المعقود قبل أيام معدودات، اتخذت بعض القرارات المشجعة ليس فقط لمعالجة مسائل الدين، بل أيضا المشاكل المالية ومشاكل الموارد العامة في البلدان النامية، ولضمان تنفيذ برامج التكيف الهيكلي على نحو يراعي الإنسان.

وأكبر ما قُدم من زخم وقوة دفع لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إنما جاء من الأمم المتحدة نفسها. فمنذ ١٩٩٥، اضطلعت منظمتنا بدور قيادي فعلا في أعمال المتابعة لمؤتمر القمة بل لجميع المؤتمرات العالمية الأخرى التي نظمتها والمعززة له وذلك بإناطتها مسؤوليات محددة لما أصبح يطلق عليه وكالات الأمم المتحدة الرائدة، التي تتولى رصد نشاط فرق العمل المحددة التي أنشئت لتنفيذ نتائج مختلف المؤتمرات.

وإذ أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر، فقد اتخذت تدابير لاستعراض التقدم المحرز في مجال القضاء على الفقر ووضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة بغية التشجيع على اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. وإن استعراض منتصف المدة مؤخرا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وإطلاق مبادرة الأمين العام الخاصة من أجل أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦، يجب النظر إليها من هذه الزاوية. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، منذ دورته الموضوعية في ١٩٩٥، وبخاصة دورته الموضوعية في ١٩٩٦، قام بتكثيف حواره مع مؤسسات بريتون وودز ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى حرصا على التنفيذ المنسق لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على ذلك، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد ذهب إلى أبعد من هذا بإشراكه جميع أجهزته الفنية والفرعية - وبخاصة لجنة التنمية الاجتماعية - في متابعة المؤتمر.

وكل هذه التدابير والإجراءات تؤكد لنا أننا نسير على الطريق الصحيح، حتى وإن كان الشوط لا يزال طويلا لتحقيق الأهداف والغايات التي اتفق عليها القادة في كوبنهاغن. وينبغي لنا أن نواصل في عملية التنفيذ استثمار نفس الإرادة السياسية التي تجلت في الاتفاقات التي توصلت إليها القمة. فالإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة ككل ينبغي النظر إليها كجزء من هذه الرغبة العارمة في تجهيز منظمتنا لكي تتمكن من الوفاء على نحو أفضل بالتزاماتها بموجب الميثاق، وليس فقط الاكتفاء بصون السلم والأمن العالميين وإنما العمل كذلك على النهوض بالتقدم الاجتماعي وإفساح قدر أكبر من الحرية للجميع وبطريقة يصبح فيها الإنسان هو الهدف المركزي لجهودنا المشتركة واهتمامنا.

السيدة غوردن (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تأييد حكومة بلدي للبيان الذي أدلى به أمس ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأود أن انضم إلى من سبقوني من المتكلمين في توجيه الشكر للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/51/348.

فالتقرير واف جدا في توصيفه لأنشطة المتابعة التي اضطلعت بها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة برمتها منذ اعتماد الجمعية العامة في العام الماضي للقرار المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وكما بين الأمين العام، فقد تم بذل جهد كبير لتنفيذ أحكام القرار وتعزيز الأنشطة المشتركة من جانب هيئات الأمم المتحدة المشاركة في عملية المتابعة. ويود وفد بلدي أن يشدد بالتحديد على القرارات التي اتخذتها مؤخرا لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بتنظيم أعمالهما فيما يتصل بدورهما في عملية التنفيذ.

وفي هذا المضمار، فإن صوغ اللجنة لجدول أعمالها وبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة الممتدة من ١٩٩٧-٢٠٠٠ يدلل على التزام قوي واستعداد للبدء بالوفاء بولايتها الموسعة. وبالمثل، تود جامايكا أن تؤيد القرارات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية المعقودة مؤخرا، وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال المتابعة لمؤتمر القمة العالمي، ودور لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل.

ولا يسعنا سوى الموافقة على القلق الذي أعرب عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ضرورة إدراج منظور المساواة في معاملة الجنسين في المجرى الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الفقر، وضرورة اتباع نهج متسق ومتكامل في النظر على الصعيد الحكومي الدولي في مسألة القضاء على الفقر.

إن جامايكا، كغيرها من الدول الأعضاء، قد شاركت بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وأيدت تأييدا تاما المبادئ الأساسية المجسدة في إعلان كوبنهاغن. ومع ذلك، فإننا نعي تماما، بأن المعيار الحقيقي لالتزامنا يجب أن يكون التدليل عليه باتخاذ تدابير ملموسة.

وفي هذا الصدد، تضطلع حاليا الوزارات الحكومية في حكومة جامايكا بنحو ٦٠ برنامجا للمساهمة في تخفيض الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم في عملية تخفيض الفقر عدة منظمات غير حكومية ومانحون على

الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، وذلك من خلال البدء بطائفة من البرامج أو تبنيها.

وينبغي التشديد على أن إنماء الموارد البشرية يعتبر حجر الزاوية في جهود جامايكا الرامية إلى تخفيض الفقر. إن برنامج إنماء الموارد البشرية الذي يشمل بصورة رئيسية الاستثمار في الإنسان وادخال إصلاحات على سياستي التعليم والصحة يُمثل أقوى تعبير عن عزم حكومة جامايكا على تخفيف وطأة الفقر عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري.

إن جامايكا وفاء منها بالتزامها بضمان توفير إطار عمل معزز للتعاون الوطني والإقليمي والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، قد شرعت في إقامة نظم محددة للتخطيط، والتنفيذ والرصد كجزء من متابعتها لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ويشمل ذلك، أولا، إنشاء لجنة وطنية يرأسها وزير مسؤول عن التنمية الاجتماعية لرصد تنفيذ خطة عمل وطنية؛ ثانيا، الشروع في برنامج وطني لتخفيف وطأة الفقر؛ ثالثا، اشتراك المجتمع المدني من خلال اتباع نهج للمشاركة الاجتماعية؛ رابعا، تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الاعتراف بدور الأسرة في الاستقرار الاجتماعي؛ وأخيرا توليد العمالة من خلال إصلاح سوق العمل.

لقد كان رد شعب جامايكا، بما في ذلك عناصر القطاع الخاص، على هذه المبادرة إيجابيا جدا. ويبدو أن هناك اعترافا جماعيا بالسرعة التي يجب أن يتم بها تناول المسائل المتعلقة بالفقر والتنمية الاجتماعية في بلادي.

ونحن في غنى عن التشديد على ضعف اقتصادات الدول الصغيرة مثل تلك البلدان الواقعة في منطقتنا دون الإقليمية. فالاقتصادات الكاريبية لا يزال يعوقها بشدة عبء الدين الخارجي وشروط التجارة المجحفة والتباينات الواسعة في توزيع الدخل والتهديدات التي يشكلها الاتجار الدولي في المخدرات، وهذه من بين عوامل أخرى. لقد استنزفت سياسات التكيف الهيكلي التي اعتمدت منذ الثمانينات العديد من المكاسب التي تحققت سابقا في القطاع الاجتماعي، وتأمل الحكومات الكاريبية، بما فيها حكومتي، أن تتناول، إلى حد ما، أوجه العجز هذه باعتماد برامج تنمية اجتماعية خاصة بنا. ولكن من المسلم به أن هذه البرامج بالذات كثيرا ما تكون طموحة تماما في نطاقها وفيما تسعى إلى تحقيقه. ولذلك فإن تنفيذها يفرض اجهادا إضافيا على الأمد القصير لأجهزة الحكومات الكاريبية المثقل كاهلها بالفعل.

وفي هذا الصدد، من المعترف به منذ وقت طويل أن هناك حاجة ملحة بنفس القدر لتعبئة الموارد لمساعدة البرامج الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية. لذلك نتطلع إلى تقديم تقرير الأمين العام إلى الدورة الموضوعية القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن جميع جوانب الأفكار الجديدة والمبتكرة لتدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات والأولويات المتفق عليها عالميا، وخاصة تلك التي قُطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة واجتماعات القمة.

وتود حكومتي أن تعرب مرة أخرى عن اهتمامها بنقطة مماثلة، ألا وهي ضرورة زيادة حساسية المجتمع العلمي لما للعلم والتكنولوجيا من أهمية بالغة في الاسهام في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية.

وفي الختام، تود جامايكا أن تكرر تقديرها للوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على حسن استجابتها لمختلف مبادرات الحكومة في ميدان التنمية الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر على سبيل المثال لا الحصر، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية كلها اشتركت اشتراكا استراتيجيا في المشاورات الوطنية، وأتاحت الموارد المالية والبشرية لحكومة جامايكا. وقد قامت بدور رئيسي في تيسير التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في تعبئة الدعم لمبادرات تخفيف حدة الفقر.

وعلى الرغم من استمرار بعض المشاكل تظل حكومتي ملتزمة التزاما شديدا بتنفيذ التزامات القمة. فليس لدينا من خيار آخر. ونتطلع إلى استمرار الحوار مع شركائنا على الساحة الدولية بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حلول عالمية لعدد كبير من المشاكل التي تواجهنا في ميدان التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر.

السيد راميريز (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفدي مهتم اهتماما كبيرا بالمشاركة في المناقشة الجارية بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

إن اهتمام الأمم المتحدة بالتنمية الاجتماعية ليس شيئا جديدا. وحسبي أن أذكر بالإعلان الخاص بالتقدم الاجتماعي والتنمية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية، والإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة.

إن هذه الخطوات السابقة التي أدت إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن تبين مرة أخرى أن المجتمع الدولي يسعى عن حق إلى بحث أخطر المشكلات الاجتماعية باقتراح أساليب ونهج مبتكرة.

ونعرب عن امتناننا الشديد لتقرير الأمين العام (A/51/348) الذي يعطينا مختصرا جامعا للمبادرات التي اتخذتها الحكومات على الصعيد الوطني، والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة، والأنشطة التي تقوم بها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وتعبئة الموارد المالية، ومشاركة المجتمع المدني والعناصر الأخرى.

في اجتماع لجنة التنمية الاجتماعية المنعقد في شهر أيار/مايو الماضي تكلم بلدي عن موضوع يستأهل أهمية خاصة، ألا وهو القضاء على الفقر. وفي تلك المناسبة لاحظنا أن الموضوع يكتسي أهمية فائقة من حيث حجمه والآثار التي تترتب عليه، وهو موضوع يتنامى حجمه في العالم بأسره، ويعتبر من البنود الأكثر تعقيدا من بين المسائل الاجتماعية المدرجة في جدول الأعمال الاجتماعي.

لقد أدت الاتجاهات الاقتصادية المؤاتية في الأرجنتين إلى زيادة ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الأولى من هذا العام. وهناك أيضا عوامل وتطورات اقتصادية محددة يمكن اعتبارها مكاسب إيجابية في الكفاح ضد الفقر. إن الهبوط بالتضخم إلى الحد الأدنى، وحجم الاستثمارات الحاصلة والمنتواة، والزيادة المحققة في الصادرات مما يعزز الإنتاجية والعمالة - كل هذه العوامل تميل إلى تأكيد هذا الاتجاه.

ونحن ندرك أنه لا يزال يتعين علينا عمل الكثير. وعلى هذا زادت حكومتي في السنوات الأخيرة من الأنشطة التي تقوم بها ووسعتها، وذلك بصورة رئيسية عن طريق الأمانة الحكومية للتنمية الاجتماعية، وإقامة تعاون مع السلطات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي.

وهكذا قمنا بتنفيذ سياسة اجتماعية عريضة القاعدة تشمل توفير الدعم لبناء المساكن وتقديم المساعدة الغذائية الطارئة للمحتاجين ووجبات طعام للأطفال، وتشجيع الأنشطة المجتمعية، إلى جانب تقديم مختلف ضروب المساعدة الأسرية وإيجاد أنشطة منتجة للأيدي العاملة في بعض المناطق.

لقد أنشأنا قاعدة معلومات اجتماعية لنرصد بصورة أفضل، ونحلل بصورة منتظمة، حالة الفقر في الأرجنتين. وكانت تلك وسيلة لتركيز الاهتمام على البرامج الاجتماعية ساعدت في تقييم الحالة قبل وبعد القيام بالأنشطة الموجهة خصيصا إلى الفقراء.

وقد أنشأنا، من خلال صندوق الاستثمار الاجتماعي القائم على المشاركة العامة، آلية لتمويل مبادرات المجتمع في أفقر أجزاء البلد. وقد أنشأنا برنامجا للتنمية الاجتماعية في مناطق الحدود، ومن ثم، نعمل على تحسين نوعية الحياة بالنسبة للسكان هناك. وبالمثل، قمنا بتطوير برامج لتحسين نوعية الحياة في المناطق المجاورة ولمساعدة الأطفال الضعفاء بصفة خاصة.

وتتخذ هذه الإجراءات مع مراعاة عنصرين أساسيين: أولا، المزيد من التشديد على التعليم، لأن الفقر، في التحليل النهائي، لا يمكن القضاء عليه حقا دون تعليم فعال؛ وثانيا، إصلاح وتهيئة الظروف التي تؤدي الى تعزيز الاستثمار لكي يؤدي النمو الاقتصادي الى خفض نسبة البطالة. ويعتبر هذان العنصران النهجين الوحيدين الجوهريين للقضاء على الفقر. وتتخذ كل هذه الإجراءات في إطار الحكم الصالح والتقشف.

وعلى الصعيد الإقليمي، لقد أدى التزامنا بتنفيذ اتفاقات مؤتمر القمة العالمي الى عقد مؤتمر قمة لمجموعة ريو في بوينس آيرس، صدر عنه إعلان بوينس آيرس بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمة الاجتماعية. وقد اقترحنا أيضا إنشاء أمانة مؤقتة لعقد اجتماع تقني لوضع خطة تطبيقية. وكان الهدف من ذلك الاجتماع، الذي عقد في كويتو بإكوادور، إنشاء آلية بين البلدان الأعضاء في مجموعة ريو لمتابعة القرارات التي تم التوصل إليها في بوينس آيرس. وقد عقدنا أيضا في بوينس آيرس، بالمشاركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، حلقة دراسية تقنية أمريكية بشأن برامج التغلب على الفقر. وقد انعقد هذا الاجتماع في إطار خطة العمل المقترحة. وأخيرا، أود

أن ألقي الضوء على المبادرة الخاصة بإرسال مجموعة من "الخوذات البيضاء" للعمل مع البلدان التي تطلب الاستعانة بها في إنتاج الغذاء، وتقديم المعونة الغذائية والمساعدة عموما.

كل هذه الأنشطة، بالإضافة الى إسهامات الأرجنتين في مختلف الصناديق التي لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة تأثير على القضاء على الفقر، وفي عمل الكثير من المنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة، تعتبر دليلا على التزامنا الوطني المكثف والمتواصل. ووفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعتبر الأرجنتين السادسة فيما بين البلدان النامية، والثلاثين فيما بين أعضاء الأمم المتحدة. ويقدم هذا حافزا أقوى لنا للمثابرة والمضي قدما.

ويحتل القضاء على الفقر مكانا مركزيا في جدول أعمال الأرجنتين. وقد اتخذنا إجراء فعالا للقضاء عليه على مختلف الأصعدة، لأننا نعرف أن الفقر يحط من قيمة بني الإنسان، وأن التزامنا إنما هو التزام تجاه الإنسان.

السيد ماليندير - باراهون (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى: السلفادور، وبنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس. إن أمريكا الوسطى تشاطر، وتؤيد، المعايير المحددة في البيان الذي أدلت به كوستاريكا بالأمس بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

ونود، في البداية، أن نعرب عن أعمق تعاطفنا مع جمهورية غواتيمالا الشقيقة بمناسبة الكارثة التي وقعت بالأمس والتي مات فيها ٧٩ شخصا وجرح كثيرون آخرون عندما تحولت مناسبة رياضية الى مأساة. وقد أثر هذا الحدث المؤسف على كل من أمريكا الوسطى وعالم الرياضة.

وفي سياق المؤتمرات العالمية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، كان انعقاد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥، إنجازا سياسيا تاريخيا. وقد اعترف رؤساء الدول أو الحكومات في ذلك المؤتمر بأهمية التنمية الاجتماعية ورفاه الإنسان. وقاموا باستعراض مختلف العوامل التي تؤثر على إنجاز أهداف التنمية الاجتماعية بالإضافة الى الحاجة الملحة لتحقيق توافق آراء عام بشأن الإجراءات الوطنية، والإقليمية والدولية، والآلية التي تقوم بحل المشاكل الاجتماعية الملحة التي تثير تحديا خطيرا في وجه المجتمع الدولي.

ويعتبر انعقاد مؤتمر القمة الهام هذا دليلا على العولمة التي حدثت، وهي عملية أيقظت الفهم والوعي العالميين، بالإضافة الى الالتزام والإرادة السياسية بإعادة تحديد نماذج التنمية. وتأخذ هذه العملية بعين الاعتبار حقائق الماضي والحاضر التي يتصف بها النظام الدولي السائد، وهو نظام يجعل الإنسان محورا للتنمية، ويعترف بأن اقتصاداتنا يجب أن توجه توجيها جديدا لتلبية احتياجات الشعوب على نحو أفضل. ويجب أن نؤكد على أن هذا يقتضي سياقا تعتبر فيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية البيئة، والسلم، والديمقراطية عناصر مترابطة من عناصر التنمية المستدامة التي يعزز كل عنصر منها باقي العناصر.

لقد قبلت أمريكا الوسطى التغييرات الحاصلة في الحالة العالمية بتفاؤل ولا سيما من حيث التوقعات التي أيقظت بقيام نظام دولي جديد يتسم بالتضامن والتعاون فيما بين الدول. وفي هذا السياق، أيدنا عقد مؤتمر القمة العالمي، وسائر المؤتمرات العالمية الأخرى، لأننا نعتقد أن مشاكل التنمية، بالنظر إليها على نحو شامل ومن منظور الاستدامة، تمثل أعظم تحد لمجتمعاتنا. ويرجع هذا الى تداخلها الوثيق مع السلم، والاستقرار، والديمقراطية ورفاه الإنسان. ورغم هذه النظرة الإيجابية، فإننا نسلم بأن الأمم في جميع أنحاء العالم يجب عليها مع ذلك أن تتغلب على عقبات خطيرة كبيرة للتغلب على الأسباب الهيكلية للتخلف وتعزيز التنمية المستدامة، وبأنها تتأثر على نحو سلبي بالتغييرات التي تطرأ في النظام الدولي. وقد عملت هذه التغييرات على زيادة الضعف وسرعة التأثر وعلى الافتقار الى الأمن وزيادة عدم اليقين في كثير من بلداننا، ولا سيما لأن ظروفنا المحلية لا تتكيف مع متطلبات التكنولوجيا المتغيرة والمنافسة، التي يجب الوفاء بها كي نصبح جزءا من الاقتصاد العالمي. ويجب أن تواجه الأمم الأقل نموا هذا التحدي بتصميم.

ولا يمكن أن نتجاهل كون الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة تتسع، بدلا من أن تضيق، ومعظم البلدان النامية لا تملك إلا الطموح الى إحراز التقدم ضمن الحملات

الخاصة التي تشن من قبيل حملات الفقر، والبطالة، وانتشار الأمراض، ومخاطر البيئة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات، وغسيل الأموال والإرهاب، بالإضافة الى الحملات الخاصة بتمكين المرأة وتوطيد الديمقراطية والتنمية المستدامة. ولا يرجع هذا فحسب الى ندرة الموارد المحدودة المتاحة، بل أيضا الى استنفاد طاقة صناديق التعاون الإنمائي.

لقد شهد المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة تغيرات وأوجه تقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أمريكا الوسطى. وقد تغلبنا، بمساعدة التعاون الدولي، على أزمات حادة. وقد تحولت تلك الجهود المشتركة من المجال السياسي - الاقتصادي الى المجال الاجتماعي - الاقتصادي، معطية دفعة أكبر الى إنشاء منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. إن إحراز تقدم في هذه المجالات وتوطيد التقدم الذي أحرز بالفعل، يرتبطان ارتباطا وثيقا بتنفيذ الالتزامات المحددة في استراتيجيتنا للتنمية الإقليمية. وهذه الاستراتيجية، التي وضعها رؤساء أمريكا الوسطى في التحالف من أجل التنمية المستدامة، تغطي مواضيع التنمية البشرية، والنمو الاقتصادي، واستدامة البيئة. وهي مبادرة تستهدف إعادة تحديد نموذج التنمية في أمريكا الوسطى بإعادة تنشيط علاقاتنا مع المجتمع الدولي، وتجديد مشاركتنا في اقتصاد دولي معولم ومترابط. ولا يقوم تنفيذ هذه الاستراتيجية فحسب على تحمل الدول الموقعة لمسؤولية أكبر، ولكن أيضا على مساعدة الدول المشاركة من خارج المنطقة، التي تهتم بتنمية منطقتنا دون الإقليمية وترغب في تقديم الدعم المالي الى المبادرة وتحمل نصيب من المسؤولية عن تنفيذها. وفي عام ١٩٩٤، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك من هذا النوع عندما وقعت الإعلان المشترك بين الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى.

ونعتقد كذلك أنه من الأهمية بمكان الإشارة الى أنه بغية أن تصبح أسس التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى حقيقة واقعة، يجب أن نبذل قصارى جهدنا في المنطقة من أجل التغلب على العراقيل الرئيسية المتمثلة في الفقر المدقع والفقر عموما. ويجب أن نمتلك الموارد البشرية المدربة تدريبا جيدا على جميع الصعد حتى تستطيع أغلبية السكان - لا سيما القطاعات الأكثر ضعفا - الوصول الى الخدمات الصحية وخدمات التصحاح.

ويجب أن نعزز ونقوي المشاركة الديمقراطية في المجال السياسي بغية وضع نموذج للجهود الموحدة في خدمة التنمية الاجتماعية، من خلال تقاسم المسؤولية بين الدول، والحكومات المحلية، والمجتمعات المدنية.

وتعمل أمريكا الوسطى حاليا على تعزيز سياسات تؤكد على التنمية الاجتماعية، لا سيما الحد من الفقر، وتوليد فرص العمل، وتعزيز العمالة الإنتاجية، وفي الوقت نفسه، تقوم بتقييم وإعادة صياغة التزامات تتماشى مع الحقائق القائمة في بلداننا، بغية وضع خطط استراتيجية في المجالات ذات الأولوية، والسعي الى إيجاد مصادر تمويل لتنفيذها، وتوزيع المسؤولية على الهيئات الحكومية المنوطة بتنفيذها. وتشمل هذه الأمور الجهود الرامية الى تحقيق تنسيق حقيقي بين وكالات منظومة الأمم المتحدة التي تتعاون في وضع وتنفيذ خطط التنمية على الصعيد الوطني.

ونشعر بالامتنان إزاء تقرير الأمين العام (A/51/348) بشأن البند المدرج في جدول الأعمال قيد النظر. فهو يعرض صورة مشجعة تشير الى إمكان تطبيق نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويمكن استنتاج هذا الأمر مما تضمنته الردود الإيجابية للحكومات والمؤسسات الدولية بصدد أهمية مؤتمر القمة ومتابعته.

ومن الأهمية بمكان الإبقاء على الزخم الذي بدأ في كوبنهاغن بغية المضي تدريجيا، في كل سياق وطني، في تحقيق أهداف القضاء على الفقر المدقع، والحد من الفقر عموما، وزيادة فرص العمل، والإدماج الاجتماعي.

وفي استعراضنا لتقرير الأمين العام، نود أن نؤكد على بعض جوانبه.

إن المبادرتين اللتين أطلقتهما النمسا والدانمرك تستحقان تأييدنا. فالنتائج التي أسفرتا عنها تمكن من فهم مشاكل التنمية الاجتماعية على نحو أفضل.

ونرحب مع الاهتمام بالإعلان الصادر عن مجموعة الدول الصناعية السبع، وهو الإعلان الذي اعتمد في اجتماعها في فرنسا هذا العام، والذي ينبغي أن نسلط الضوء على العروض المقدمة فيه لإقامة شراكة عالمية جديدة للتنمية، وللتعاون من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في المؤسسات المتعددة الأطراف، وتوفير الدعم اللازم للتنمية.

ومن الجدير بالاهتمام الخاص المقترحات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية لتحقيق أهداف معينة في المجال الاجتماعي، وكذلك مبادرة الـ ٢٠/٢٠، التي تعطي أولوية للخدمات الاجتماعية الأساسية للقطاعات الضعيفة من السكان، وهي المسألة التي أفاض سفير النرويج في تناولها أمس. وكلا هذين الاقتراحين يتوافق مع الأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي دراستهما بعمق حتى نفهمهما بصورة أكثر تفصيلا ونقرر مدى صلاحيتهما للبقاء جزءا من برامج وطنية للتنمية الاجتماعية. وينبغي أن يجري هذا وفقا للأولويات التي وضعتها فرادى الحكومات - لا سيما في البلدان النامية - حتى يقوم تنسيق وتماسك بين الجهود الدولية والجهود التي تبذلها الحكومات المعنية.

ونشعر بالتفاؤل لأن عملية العولمة والترابط ستؤدي الى فهم أفضل وإلى تضامن دولي يحسن من اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية ويتوصل تدريجيا الى بلوغ هدف جماعة المانحين المتفق عليه المتمثل في إتاحة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لذلك الغرض، وذلك وفاء بالوعود التي أعلنت في كوبنهاغن. ونأمل كذلك في رؤية تحقيق زيادة في تمويل برامج التنمية اللازمة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بعمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتعاون بينها، وهي التي تضطلع بدور أساسي في متابعة تحقيق أهداف مؤتمر القمة، نعتقد أنه يجب تعزيز التنسيق والتماسك في أنشطتها. وينبغي أن ننشئ صلة مباشرة وديناميه مع الوكالات الوطنية والعمل الذي تقوم به في كل بلد، بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات.

إن القضاء على الفقر المدقع والفقر عموما أحد الأهداف المباشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. فالفقر يخلف آثارا على قطاعات واسعة من سكان العالم ويولد اليأس والصراع الاجتماعي. ونعتقد أنه في السعي الى إيجاد الحلول ووضع السياسات لمكافحة الفقر يجب أن يؤخذ عدد من الجوانب بعين الاعتبار. ومن تلك الجوانب ما يلي.

ينبغي التوصل الى تحقيق اتفاقات عريضة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لإقرار استراتيجية بعيدة المدى لمكافحة الفقر تقوم على تحديد الحقائق والسمات الأساسية التي يتصف بها الفقر.

إن للفقر أسبابا هيكلية. وعليه، يجب أن نعالج أسبابه، وليس مجرد الآثار الناجمة عنه.

وينبغي أن يكون هناك فهم أكبر لنطاق وأبعاد المشكلة، وينبغي اتخاذ موقف منفتح ومرن إزاءها.

والفقر ظاهرة ضخمة ومزمنة، لا سيما في الدول النامية، وهو يستدعي قدرا أكبر من الإنتاجية وإيجاد فرص العمل.

وينبغي لأدوات السياسة الاقتصادية ألا تفاقم الصراع الاجتماعي، وتؤثر تأثيرا ضارا على توزيع الدخل، أو تسهم في نشر الفقر بين المجموعات الأكثر ضعفا.

وينبغي للاستراتيجيات الاقتصادية الرامية الى كفالة الحريات الفردية، والملكية الخاصة، والتنافس الحر، أن تتضمن كذلك الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر، وتعزيز الطابع الديمقراطي للاقتصاد.

وينبغي للأولويات ألا تركز حصرا على عوامل الاقتصاد الكلي أو التوازنات العالمية؛ فبدلا من ذلك، ينبغي للسياسات الاقتصادية أن تتضمن تدابير لتحسين ظروف العيش والفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للجماعات الأكثر ضعفا.

وينبغي أن توضع على نحو تدريجي سياسات وطنية لإعادة التوزيع. وهذه السياسات ضرورية لكسر حلقة الفقر المفرغة، وينبغي أن تتضمن إجراء تحسينات في الصحة، والتغذية، والتدريب، وبرامج التغذية، وسياسات الاستثمار في رأس المال البشري.

والإعادة النشطة لتوزيع الثروة ينبغي أن تحسن شروط الائتمان لصالح قطاع الإنتاج، وتزيد من الاستثمار العام في البنى التحتية الإنتاجية والإنفاق الاجتماعي العام. وينبغي أن تمكن من وضع سياسة ترمي الى رفع الإنتاجية وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للفقراء.

وينبغي تحسين فرص حصول صغار المنتجين على الائتمان، لا سيما المنتجين في القطاع الزراعي،

الذين لا يمكن تحديث أساليب إنتاجهم، إذا ترك الأمر لآليات السوق وحدها.

وينبغي وجود قدر أكبر من الدعم التقني والمالي للأنشطة غير الرسمية الرامية الى تحسين البيئة المؤسسية وحفز وزيادة قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تعزيز الاقتصاد والتقدم الاجتماعي على نحو أكثر تكاملا.

وينبغي القيام بإعادة تقييم واقعية للعمالة والرواتب بحيث تؤخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية لمشاكل التكيف وتأثيرها على مستويات المعيشة للمجتمعات، لا سيما بين القطاعات الأكثر ضعفا.

وتواصل أمريكا الوسطى بذل الجهود من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية على نحو منصف. وفي حين أننا ندرك أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تقع على عاتق حكوماتنا، نعتقد أن التعاون والمساعدة الدولية لهما أهمية لا مراء فيها للتوصل الى التنفيذ الكامل.

إن روح التضامن، والحوار، والتعاون التي ظهرت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ينبغي استغلالها عمليا بغية تهيئة بيئة اقتصادية دولية أكثر مؤاتاة، وتعزيز التعاون الأكثر فعالية. ونعتقد أنه لا غنى عن وضع استراتيجية دولية تقوم على شراكة جديدة تجعل من الوفاء بالتزاماتنا أمرا ممكن التحقيق. وينبغي لتلك الاستراتيجية أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات البلدان النامية من أجل حل مشاكلها الخطيرة. فيسفر هذا عن التحسن في الظروف الاجتماعية والقضاء على الأسباب الجذرية للتوترات والصراعات الاجتماعية.

وأخيرا، في إطار هذه الشراكة الجديدة، من الأهمية بمكان أن نواصل عملية إعادة تنشيط وهيكلة الأمم المتحدة. ونعتقد أن طاقة وكفاءة المنظمة بحاجة الى تعزيز. ويتعين تزويد المنظمة بموارد مالية كافية للاضطلاع بولايتها من أجل التنمية والتقدم الاجتماعي.

ويجب أيضا أن نؤكد أن البرامج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ينبغي ألا تتعرض لتخفيضات في ميزانياتها لأي سبب كان. فينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تعيد تقييم الآثار المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي والآثار السلبية المترتبة على خدمة الديون، من زاوية تعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة على نطاق عالمي.

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يحظى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالاهتمام الكبير من حكومة غيانا وشعبها. وكما ذكر بالأمس رئيس مجموعة الـ ٧٧، فإن البلدان النامية في كل مكان مهتمة بضمان إقامة بيئة ميسرة للتنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

لقد دللنا بوضوح على التزامنا بالتنمية الاجتماعية، ويتجلى ذلك خاصة في قرارنا - على الرغم من مواردنا المحدودة - بأن نزيد باستمرار - بالقيمتين المطلقة والنسبية معا - الحصة من الميزانية الوطنية المخصصة للقطاع الاجتماعي، وعلى وجه أخص لخدمات الصحة والتعليم. وتبلغ الحصة الحالية زهاء ١٦ في المائة من ميزانية عام ١٩٩٦، وستزاد الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وبذلك سنكون قد أوفينا بالتزاماتنا بمقتضى المبادرة ٢٠/٢٠، التي نؤيدها تماما.

وليس قبولنا التام لهذ المبادرة نتيجة اعتقادنا بأنها صيغة سحرية بل نتيجة اقتناعنا بقيمة التنمية التي تضع الناس في صميم اهتمامها، وبتوافق آراء أوسلو كوسيلة لتحقيق ذلك الهدف. ونحن مقتنعون بأنه، في إطار مشاركة عالمية من أجل التنمية، يمكن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع الشعوب ويمكن إزالة بلية الفقر من العالم.

ويسرنا أن نلاحظ أن هناك تدابير قد اتخذت على الصعيد الحكومي الدولي خلال العام الماضي لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونرى أنها تنهض دليلا على عزم المجتمع الدولي على احترام تعهدات القمة. وعلى سبيل المثال فإن القرار ١٦١/٥٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي يوفر أساسا راسخا للمزيد من العمل من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة. كما أنه أبرز الأهمية الحيوية للعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية. وفي الوقت ذاته دعا الى القيام بالتوسيع المناسب للجنة التنمية الاجتماعية ليصبح عدد أعضائها ٤٦ دولة تجتمع سنويا بدلا من كل سنتين، الأمر الذي يسمح بمشاركة أكبر في رصد عملية التنفيذ. كما أن دور اللجنة سينشط تنشيطا إضافيا عن طريق الإشراك الإيجابي للمجتمع المدني والخبراء ذوي الصلة.

وبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات الذي يغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ سيتناول موضوعات العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة؛ وتشجيع الاندماج الاجتماعي ومشاركة الجميع والمجموعات الضعيفة والأشخاص المستضعفين، وتوفير الخدمات الاجتماعية للجميع. ونحن نثق بأن المداولات ستوجه صوب القضاء على الفقر الذي نعتبره ضرورة ملحة. لقد تم التسليم في كوبنهاغن بحقيقة تكرر ترديدها كثيرا منذئذ، وهي أن أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون حاليا في ظل أحوال فقر غير مقبولة، معظمهم في البلدان النامية، وأن النساء والسكان الأصليين أشد تضررا من سواهم. وفي أفريقيا، فإن حالة الناس الذين يعيشون في فقر من المتوقع أن تزداد سوءا في السنوات القادمة، بما يصاحب ذلك من زيادة حالة عدم الاستقرار في تلك القارة. وكما تقرر في الدورة الموضوعية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يلزم تحقيق تنسيق أكبر لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال استئصال الفقر على الصعيد الوطني وصعيد المقر. وفي هذا الصدد، فإن استنتاجات المجلس المتفق عليها بشأن هذه القضية ينبغي تنفيذها بالكامل.

وكجزء من احتفالنا بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، وبعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، ينبغي علينا أن نتابع بنشاط القرار د إ - ١/١٩٩٦ المتعلق بالاستراتيجيات والإجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر، الذي اعتمدته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية في أيار/مايو ١٩٩٦. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاجتماع الوزاري للجماعة الكاريبية المعني بالقضاء على الفقر، والمقرر عقده في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر في ترينيداد وتوباغو، سيسهم إسهاما هاما في متابعة وتنفيذ هذا القرار وغيره من القرارات. وسيقوم الوزراء تحت شعار "اتخاذ إجراءات من أجل القضاء على الفقر"، بتحديد الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وكذلك سبل ووسائل تعزيز التعاون بين المنظمات في المنطقة.

وفي بلدي، شنت الحكومة حملة شعواء ضد الفقر. ونحن نحاول أن نضع أهدافا واضحة وأن نوفر الوسائل من أجل تحقيقها. وفي هذا السياق، نعمل حاليا على وضع أهداف واقعية يمكن قياسها ورسم خطط وبرامج عمل محددة. وسيتم قريبا استكمال استراتيجية إنمائية وطنية لإيجاد إطار لخطة العمل اللازم من أجل تخفيف الفقر.

بيد أننا، للأسف، شأننا شأن بلدان نامية عديدة أخرى، نجد أن جهودنا يحد منها بشدة عبء المديونية الثقيل، حيث أن عبء خدمة هذه الديون يستهلك جزءا كبيرا من إيراداتنا الوطنية، كما تحد منها الآثار السلبية المترتبة على التكيف الهيكلي، وخاصة وطأته على البنى الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ومن هنا حرصنا على أن يتوفر لدى منظومة الأمم المتحدة في مجموعها تفهم مشترك لمشاكلنا، وبصفة خاصة للصلة بين المديونية والفقر، وبين التكيف الهيكلي والفقر، وبين المخدرات والفقر.

وفي ضوء الموارد المحدودة على الصعيد المحلي، يلزم أن تولي الأمم المتحدة اهتماما خاصا على وجه السرعة لتعبئة الموارد الجديدة والإضافية الكبيرة المطلوبة من أجل التنفيذ الكامل للتعهدات الناتجة عن مؤتمر القمة. ونرحب في هذا الصدد بمبادرة استراتيجيات الفقر التي تقدم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، باعتبارهما مثالين محددين على الالتزام بدعم جهود البلدان النامية. بيد أننا نود أن نمضي شوطا أبعد من ذلك فنعجل بتنفيذ الاتفاقات الحالية لتخفيف المديونية والتفاوض على الترتيبات الأخرى التي دعا إليها رؤساء دولنا وحكوماتنا.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالمبادرات الأخيرة التي أعلن عنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية ونادي باريس من أجل مساعدة البلدان الفقيرة شديدة المديونية. لكن يتعين علينا أن نواصل البناء على الولاية التي تضمنها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٦، فيما يتصل بالأساليب الجديدة والابتكارية لتوفير الأموال.

بيد أن البحث عن أفكار جديدة وابتكارية لا ينبغي أن يحل بأي حال من الأحوال محل الالتزامات القائمة بتمويل التنمية. إذ أن مساعدة التنمية الرسمية لا تزال أساسية بالنسبة لتنمية معظم البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا التي على الرغم من أفضل جهودها، لا تزال تعاني من الركود الاقتصادي.

وختاما، نرى أن اهتمامنا ينبغي أن ينصب الآن على إعمال المساعدة للجهود التي تبذل على المستوى القطري في إطار الأولويات والبرامج الوطنية من خلال الدعم الفعال لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأعم. ومن جانبنا، سنواصل بذل كل ما في وسعنا من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي معا، لكي يصبح بوسعنا، عندما نأتي الى سنة ٢٠٠٠ ونستعرض برنامج عمل كوبنهاغن، أن نفخر بالتقدم الذي أحرزناه.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد كانت القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي عقدت في كوبنهاغن في آذار/مارس من عام ١٩٩٥ معلَما أساسيا في إطار التوجه العالمي المشترك من أجل انبعاث وضع دولي جديد يضع البشرية على أعتاب حقبة متميزة من تاريخها. إن الأهداف النبيلة للقمة، التي تتلخص في القضاء على الفقر، وضمان عمل للجميع، والاندماج الاجتماعي، شكّلت بمجملها إطارا لجهود الأسرة الدولية من أجل عالم أكثر عدالة وأمنا وتقدما.

ويود وفدي أن يضم صوته للبيان الذي أدلت به مندوبة كوستاريكا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، لأنه يعبر عن مواقف الدول النامية تجاه المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي.

إن القرارات والتوجهات التي أجمعنا عليها في قمة كوبنهاغن، والطموحات التي وضعناها نصب أعيننا تحتاج إلى جهد كل منا كي توضع موضع التطبيق. كما يرى بلدي أنه لا بديل عن التعاون الدولي بين دول الشمال ودول الجنوب، وكذلك بين دول الجنوب والجنوب، لإيقاف عملية التدهور في الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، وتصحيح ما يمكن تصحيحه على مستوى العلاقات الدولية بما يخدم رفاه واستقرار الشعوب.

ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يعبر عن تضامنه الكامل والملموس لحل المشاكل الأساسية للدول النامية. كما أننا نعتقد أيضا أن المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية تصب في مصلحتها ومصلحة أجيالها القادمة أيضا، ونؤكد بنفس القدر على ضرورة ألا تعتمد البلدان النامية في تنميتها على مساعدات الدول المتقدمة، بل عليها أن تنطلق في تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، قبل كل شيء، من مبدأ الاعتماد على الذات. هذا هو مفهوم بلدي للتعاون الدولي ولتحقيق تنمية اجتماعية على المستويين الداخلي والدولي - تعاون قائم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

لقد شاركت سورية بشكل فعال في المداولات التي شهدتها الدورة الأخيرة للجنة التنمية الاجتماعية، ونعتقد أنه من الضروري بذل كل جهد ممكن لدعم هذه اللجنة كي تكون قادرة على متابعة نتائج قمة التنمية الاجتماعية على المستوى المطلوب. ونرى أن الإجراءات التي اتـُخذت في إطار توسيع عضوية اللجنة، وزيادة مدة اجتماعاتها وجعلها سنوية، تنسجم مع الطموحات التي تعلقها الأسرة الدولية على دور ومهام هذه اللجنة خلال السنوات القادمة. ونؤكد على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به مؤسسات بريتون وودز في عملية تنفيذ توجهات القمة الاجتماعية، وخاصة من خلال دعم برامج دول العالم النامي الهادفة إلى تحقيق مزيد من التنمية الاجتماعية، إضافة إلى دور هذه المؤسسات في تخفيف أزمة الديون التي تواجهها العديد من البلدان النامية، وذلك دون وضع قيود تثقل كاهل هذه الدول.

إن سورية الحديثة، على الرغم من اضطرارها لاستثمار طاقات بشرية ومادية هائلة للدفاع عن أرضها وعن شعبها في مواجهة سياسات الاحتلال والتوسع الإسرائيليين، فإنها قامت بعملية تنمية اجتماعية ناجحة شملت مختلف نواحي حياة شعبنا ضمن الإمكانات التي تتيحها خيرات بلادنا وثرواتها، وفي مقدمتها، بشكل طبيعي، العنصر البشري. ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن سورية جاءت في عداد الدول العشر الرائدة بين دول العالم في مجال تحقيق التنمية البشرية، كما ورد في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية لعام ١٩٩٢.

لقد انطلقت سورية خلال العقدين الماضيين، وبفضل القيادة الحكيمة للسيد الرئيس حافظ الأسد، في معالجتها لموضوع التنمية من لبنتها الأولى وغرضها الأساسي: الإنسان، الذي هو غاية الحياة ومنطلقها. ومن أجل هذه الغاية، وفـّرت الدولة إلزامية التعليم في مرحلته الابتدائية ومجانيته بكل المراحل. كما أن الصحة مجانية. وسورية تولي عناية خاصة للفئات المحرومة والمهمشة التي تعيش ظروفا صعبة. وفي هذا السياق، يتجه الاهتمام إلى الأطفال والمعوقين والنازحين واللاجئين والأيتام والمسنين وغيرهم من الفئات ذات الأوضاع الخاصة. وتنتشر في سورية شبكة كبيرة من المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والتطوعية، التي تخدم قطاعاتها المختلفة، كمنظمات غير حكومية تمارس دورها بحرية وتساهم

بفعالية في حركة المجتمع وتقدمه. كما وافقت الحكومة السورية على تبني القواعد المحددة بشأن تكافؤ الفرص للمعوقين بقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨، وتم توصية جميع الجهات الرسمية باتخاذ الإجراءات لتنفيذ هذا القرار.

لقد أدت جميع السياسات المتبعة في بلدي إلى تراكم ملموس في منجزات التنمية ومعدلاتها. وانعكس هذا بشكل جلي على رفع مستوى معيشة غالبية المواطنين في مختلف أنحاء سورية، وزيادة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية في الريف والمدن، والارتقاء بالمستوى الصحي والغذائي والتعليمي، وتحقيق انخفاض ملموس في وفيات الأطفال والأمهات، وذلك كله جزء من سياسة الدولة في إيجاد بيئة ملائمة للتنمية الاجتماعية، وتحقيق التكامل الاجتماعي، وتوفير فرص العمل المنتج، والحد من البطالة.

إلا أن الاحتلال الإسرائيلي للجولان العربي السوري، الذي أرغم حوالي نصف مليون مواطن سوري على النزوح من أراضيهم وقراهم وأماكن إنتاجهم ومدارسهم، قد شكّل، طيلة ما يزيد عن ربع قرن، عبئا كبيرا على خطوات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية، وزاد من العوائق والصعوبات في طريقها نحو التقدم، وارتقائها إلى المستوى الأفضل الذي نطمح إليه.

إن الاحتلال الأجنبي يشكل عائقا كبيرا في مسار عملية التنمية الاجتماعية. في ظل احتلالها لأرضنا، تمارس اسرائيل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان العربي الرازح تحت الاحتلال. وتتبع سياسات منظمة لطمس هوية شعبنا الوطنية ونهب موارده الطبيعية والبشرية عن طريق تدمير المنازل ومصادرة الأراضي وتشتيت الأسر ونشر الفقر والإحباط.

إن مرور عام على قمة التنمية الاجتماعية يعتبر زمنا قصيرا نسبيا. لكن بلدي، الذي بدأ عملية تنمية اجتماعية حقيقية منذ ما يقرب من عقدين ونيف، يتابع الآن، بزخم متزايد، إيلاء هذا الجانب كل اهتمام وعناية.

إن عالما خاليا من الاستعمار والاحتلال الأجنبي والعدوان، بعيدا عن مظاهر التفوق العرقي ومحاولات الهيمنة والتوسع والاستيطان، يؤسس حتما لعالم جديد خال من الفقر والظلم والقهر، عالم تصبح العلاقات بين بلدانه أكثر ديمقراطية وإنسانية وأمناً واستقرارا وتعود بالخير على الجميع.

السيد أبو الحسن (الكويت): لقد أولت الكويت اهتماما خاصا لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥، حيث شارك أمير دولة الكويت شخصيا بهذا المؤتمر، ويوليه اهتماما خاصا ويتابع نتائجه. وبعد عقد هذا المؤتمر تم تشكيل لجنة وطنية خاصة في الكويت لمتابعة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل.

إن خصوصية الكويت تتمثل في أن سياسات التنمية الاجتماعية والسكانية والإدارية وتشجيع القطاع الخاص، وسياسات التنمية الاقتصادية تعتبر سياسات دائمة ومساندة للتنمية الاجتماعية. وتلك حقيقة أكدتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ حيث جعلت الغاية النهائية لجهود التنمية ممثلة في بناء المواطن الكويتي المنتج المتكامل الشخصية، ببعديها الإنساني والحضاري.

وتهدف التنمية الاجتماعية في الكويت إلى الارتقاء المستمر بالبرامج التعليمية والثقافية والإعلامية والرعاية الاجتماعية؛ وتوسيع المشاركة في مجالات العمل المختلفة؛ وتنمية الدور الأساسي للمرأة باعتبارها أماً للأجيال دون الإخلال بدورها المشارك في قوة العمل؛ وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية بالتأكيد على رعاية الطفولة والشباب والفئات الخاصة، لا سيما المعوقين؛ ورعاية الجهود التطوعية والتنسيق بين الجهد الحكومي والأهلي؛ وترسيخ مفهوم الحركة التعاونية وترشيد مسارها للقيام بدور فعال في تقديم الخدمات الاجتماعية؛ والارتقاء بنوعية الخدمات الصحية والعلاجية؛ ومواصلة الاهتمام بالبُعد البيئي؛ وصيانة الموارد البيئية؛ وتصحيح العلاقة بين الإنسان والبيئة في كافة التصرفات الاستهلاكية والإنتاجية. ولإنجاح سياسات التنمية الاجتماعية وتحقيق الرعاية للجميع، اعتمدت الكويت على عدد من الآليات والوسائل التي كان لها أبلغ الأثر في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على كل تلك البرامج ٥٣,٥ في المائة من الناتج الإجمالي سنويا خلال عقد الثمانينات. أما في عقد التسعينات، فإنها تقدر بحوالي ١٠٨ في المائة من الناتج الإجمالي سنويا للفترة ما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣، وبحوالي ٨٢ في المائة من الناتج الإجمالي لعام ١٩٩٤. ويعود هذا الارتفاع البالغ إلى الآثار المالية والاقتصادية الناجمة عن متطلبات حركة إعادة الإعمار بعد تحرير الكويت في شباط/فبراير ١٩٩١، إضافة إلى استمرارية اهتمام الدولة بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي، فإن بلادي، الكويت، تصدت لتحديات توفير ضروريات الحياة وسط ظروف بيئية واقتصادية بالغة الصعوبة قبل اكتشاف النفط، ولذا تشعر بالهموم والمشكلات التي تواجه الدول النامية. ومنذ أن تحققت للكويت فوائض مالية من عائدات النفط، سارعت إلى المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، وذلك في إطار المساعدات والمنح والقروض الميسَّرة التي يقدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الذي أنشئ عام ١٩٦١ لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية والإسلامية الصديقة. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٤، قدم الصندوق قروضا قيمتها ٢ ٢٢٢ مليون دينار كويتي وبلغ إجمالي القروض التي قدمتها الكويت نحو ٤٤٥ قرضا.

إن المساعدات الكويتية، المقدمة من المؤسسات الأهلية غير الحكومية، وما أقامته هذه المؤسسات من مشروعات خيرية إنتاجية واجتماعية مختلفة، إنما تدل دلالة صادقة على الجوانب الإنسانية المرتبطة بالمساعدات الأهلية.

وقد بلغت نسبة المساعدات التي قدمتها الكويت ٤,٤ في المائة من الناتج القومي الكويتي خلال عقد التسعينات.

رغم أن الكويت تعتبر الآن من الدول الدائنة، فإنها تشعر بالمشكلات التي تعترض سبل التنمية الاجتماعية في البلدان ثقيلة المديونية. لذلك، فإنها طالبت كافة البلدان الدائنة بالتخلي عن جانب من الديون والفوائد على الدول المعسِرة شديدة الفقر، وكان ذلك عندما أعلن صاحب السمو أمير الكويت، الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، مبادرته بإلغاء الديون تأكيدا لدور الكويت الرائد في تحقيق التنمية الدولية.

إن وفد بلادي يحيي الجهود التي تقوم بها لجنة التنمية الاجتماعية وبرنامجها العملي المقترح تنفيذه خلال السنوات المتبقية من العقد بمواضيعه الأربعة الواردة في الوثيقة محل البحث، ويؤكد وفد بلادي تعاونه الصادق مع اللجنة من أجل تحقيق أهداف إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

كما أن وفد بلادي يؤكد على أهمية الجهود التي تقوم بها اللجان الإقليمية في متابعة تنفيذ نتائج قمة التنمية، ونخص بالذكر الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في إعداد الدراسات المتعددة عن الفقر وسياسات مكافحته، وأن تتبع الجهود التي تقوم بها الاسكوا حاليا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في تصميم خطوط عامة لسياسات تحقيق القضاء على الفقر في أربعة قطاعات وهي الصحة والتعليم والعمالة والسياسة المالية، وفي مجال التكامل الاجتماعي في لبنان يجب أن تتبع تلك الخطط إجراءات تنفيذية ودعم مباشر لإنجاز أهداف التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها في لبنان.

كما أن وفد بلادي يشيد بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة الجهود الوطنية لمتابعة إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، والمساعدات التي يقدمها البرنامج إلى البرامج القطرية لتهيئة بيئة مواتية وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية اللازمة للقضاء على الفقر. ونأمل في هذا الإطار أن يتمكن البرنامج من تنفيذ مقترحاته التمويلية التي يبلغ عددها ٤٢ مقترحاً في إطار مبادرة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالفقر.

ويود وفد بلادي أن يؤكد في الختام تعاونه التام من خلال اللجنة الوطنية الكويتية لمتابعة تنفيذ إعلان وخطة عمل كوبنهاغن.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للأمين العام لتقريره المفيد الوارد في الوثيقة A/51/348 بعنوان "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية". ويود وفد بلدي أيضا أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلت به ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد انقضى ١٩ شهرا على الانعقاد الناجح لمؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن، حيث درس رؤساء الدول والحكومات بدقة المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تواجهها البشرية عامة. ومن بين الآفات التي احتلت الأولوية في جدول أعمال مؤتمر القمة الفقر والبطالة وتدهور التكامل الاجتماعي، وهي الآفات التي سبق تعريفها بأنها أخطر المشاكل التي تهدد رخاء المجتمع الدولي ورفاهه. وقد أولى المشاركون في المؤتمر تلك

المشاكل العلاج الواجب والشامل؛ ثم التزموا، عند اختتام المؤتمر، بإعطاء الأولوية العليا للسياسات والإجراءات التي تنفذ على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغية تعزيز التقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. ويتضمن هذا الالتزام، ضمن جملة أمور، تحقيق العدالة للجميع وتحسين الأحوال البشرية في بيئة تشجع على مشاركة الجميع.

والآن، ونحن في مرحلة المتابعة هذه، علينا أن نغتنم الفرصة المتاحة لتقويم التقدم والإنجازات التي حققناها، وأوجه القصور والفشل التي واجهناها. وبالتالي، فمن الواجب إجراء تقييم دقيق وتقدير موضوعي للمساعي الدولية وللمبادرات الوطنية إذا كنا مصممين على ضمان متابعة فعالة ومنسقة للالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة.

ولنبدأ باستعراض التدابير الملموسة المتخذة على الصعيد الدولي بغية تحقيق الأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة، وهي القضاء على الفقر، وزيادة العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

وغني عن القول إن الفقر المدقع أخطر مشكلة يواجهها الجنس البشري اليوم. وبالنسبة للبلدان النامية فإن هذه المشكلة تتفاقم نتيجة لأعباء الديون والبطالة المتفشية والأزمات البيئية المتزايدة والافتقار إلى المعونة الدولية الوافية بالغرض وتدهور البيئة التجارية نتيجة للسياسات الحمائية التي تنتهجها بعض الدول. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا بد لنا من الالتزام المجدد والقاطع بالتعاون الدولي إذا كان لنا أن نخفف من حدة الفقر على الصعيد العالمي. ونود أن نذكر بأنه، بالرغم من أن مؤتمر القمة الاجتماعي سلّم بأن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تقع على عاتق الحكومات الوطنية، أكد أيضا أهمية دعم ومساهمة المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

وأحد الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة هو الالتزام بتعبئة الموارد المالية الجديدة والإضافية الوافية بالغرض التي يمكن التنبؤ بها وتجنيدها لتزيد من توفير هذه الموارد إلى أقصى حد. وبالتالي، فإن لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الاستثنائية عام ١٩٩٦، أكدت من جديد هذا الالتزام بالدعوة إلى تنفيذ التدابير المتفق عليها للقضاء على الفقر، وإلى تدعيم التعاون الدولي.

وعلى الرغم من ذلك نلاحظ، مع القلق، بعض المؤشرات التي تبين اتجاها عكسيا. فبصرف النظر عن بعض الإجراءات التي اتخذتها الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، هناك قدر ضئيل من التعاون الدولي الموضوعي في هذا المجال. وفي الفقرة ٣٤ من تقرير الأمين العام نقرأ أنه:

> "... قد أعرب المجلس عن قلقه إزاء حدوث انخفاض في الموارد الموفرة بشروط تساهلية للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف مما جعل من الصعب على هذه المؤسسات الاستجابة للتحدي الضخم المتعلق بمساعدة البلدان على القضاء على الفقر". (A/51/348، الفقرة ٣٤)

وعلى ضوء الملاحظات السابقة - وكلها تنحو إلى الإشارة إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن إحداث زيادة كبيرة في تدفقات الموارد الخارجية من أجل القضاء على الفقر - فإنه يجب علينا الآن أن نتساءل عما إذا كان المجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، على استعداد للاضطلاع بدورها ولاتخاذ الإجراءات في هذا الصدد.

وتم التشديد على معالجة مسألة خفض الدين أو إلغائه، الواردة في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام، بوصف هذه المعالجة أحد الشروط الأساسية لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة. ومن نافلة القول إن المسؤولية الأولى هنا تقع في المقام الأول على عاتق البلدان المتقدمة النمو. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن البلدان النامية لا تنتظر إحسانا، بل هي بالأحرى تدعو إلى المعاملة المنصفة في الاقتصاد العالمي، والتقيد الصادق بقواعد اللعبة. ولكن أعباء النزعة الحمائية الدائمة التعاظم تعوق بشكل فعال التنافس الحقيقي وإرساء أسس الاقتصاد السوقي. وتصحيح السياسات التجارية الحمائية فضلا عن تذليل العقبات لضمان النقل السلس وغير المعاق للتكنولوجيا من بين مجالات الأولوية التي تتطلب العمل.

ولا بد من معالجة مشاكل البطالة ونقص العمال على صعيدين. فعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يكون لإلغاء البلدان المتقدمة النمو للحواجز التجارية، وتدفق الموارد

المالية والاستثمارات إلى الدول النامية، ونقل التكنولوجيا، وتخفيف عبء الدين، وتقاسم الخبرات، دور هام في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن معظم البلدان تتبع سياسات اقتصادية تعتمد على قوى السوق، يبدو أن بلوغ مستوى معقول من التنمية ما زال بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلا. فكثير من البلدان النامية واعتمدت ونفذت سياسات للتكيف الهيكلي وحسنت المستوى العام للإدارة والتزمت بمكافحة الفساد الداخلي، ورغم كل هذا ما زالت تنميتها متوقفة. والعديد من هذه البلدان لم تختر الحل المتمثل في اقتصاد السوق الحرة، إلا لأن تفيق على الأثر السلبي لبيئة دولية غير مؤاتية.

وعلى الجبهة الداخلية تتمثل الخطوات الأولى التي يلزم اتخاذها في دعم القطاعات الخاصة وغير الرسمية، والنهوض بالتوظيف الذاتي، وتوفير تسهيلات القروض للعاطلين عن العمل، وتشجيع إنشاء منظمات طوعية، بما في ذلك منظمات مالية شعبية، والاستثمار في برامج التدريب والتعليم، والاستخدام الأمثل لموارد مثل الأرض والمياه، والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة، والتركيز على قطاع الخدمات.

وقد اقترح بشدة تطبيق الوصفات المصممة لتحقيق التكامل الاجتماعي الوطني على المستوى الدولي أيضا. ولبلوغ هذه الغاية يجب أن يكون لكل دولة نصيب منصف وعادل في تشكيل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدولي. وهناك حاجة إلى صياغة نظام للعلاقات الدولية، نظام يكون مستندا إلى قواعد، ولا تتولد فيه الحقوق عن القوة والثراء، وتحظى فيه مبادئ القانون الدولي بكل الاحترام. أما التدابير الاقتصادية القسرية والإجراءات الانفرادية التي تمارسها بعض الدول ضد البلدان النامية فهي لا تتفق مع مقاصد ومبادئ الميثاق، وتتناقض مع إعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يقضي، ضمن ما يقضي، بأن تمتنع الدول عن اتخاذ أية تدابير انفرادية لا تتماشى مع القانون الدولي والميثاق، أو تخلق عقبات أمام العلاقات التجارية فيما بين الدول. فهذه التدابير تهدف إلى فرض إرادة دولة واحدة على الدول الأخرى، وبالتالي تعوق العملية الطبيعية للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وأود أن أؤكد أن تعزيز احترام جميع الدول، كبيرها وصغيرها، لسيادة القانون، ولأولوية تعددية الأطراف على الإجراءات الانفرادية سمة من سمات عالمنا الآخذ في الانكماش. وهذا نهج يخدم مصالح المجتمع الدولي ككل.

واطلعنا أيضا في الفقرة ٢٢ من التقرير على بعض الآراء التي أعرب عنها زعماء مجموعة البلدان الصناعية السبعة، في البيان الختامي الصادر عن اجتماعهم الذي عقد مؤخرا في ليون، فرنسا. وبينما يدعو ذلك البيان الختامي، في جملة أمور، إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي، وإلى توفير الدعم المتعدد الأطراف اللازم للتنمية، فمما يدعو إلى الدهشة أن نشهد كيف أن أحد أعضاء تلك المجموعة، متجاهلا تجاهلا تاما تلك المقاصد المعلنة التي هي قضايا وثيقة الصلة بمتابعة نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، وساعيا وراء مصالحة قصيرة النظر وذات الدوافع السياسية، يفرض بقوة تدابير قسرية انفرادية عن طريق اعتماد تشريعات لها آثار تتجاوز حدود ولايته الوطنية ضد بلدان أخرى. ولم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يتغاضى عن هذا السلوك المتعجرف والموقف غير المسؤول، ومن واجبه أن يرد عليهما بالطريقة الملائمة ويوقف هذا الاتجاه بسرعة قبل أن يصبح الخروج على القانون معترفا به كأمر واقع.

إن الاستراتيجيات الإنمائية لجمهورية إيران الإسلامية وخططها وبرامجها المتعلقة بالسياسة العامة يعاد توجيهها إلى نهج للتنمية البشرية مركزه الإنسان. وفي تلك العملية بدأت نوعية حياة الناس تظهر كمحط جديد للاهتمام. وعلى الرغم من العوامل الخارجية المناوئة والمصاعب الاقتصادية والآثار المالية والاجتماعية طويلة الأجل المترتبة على استضافة ما بين مليوني وأربعة ملايين من اللاجئين طوال ما يزيد على ١٧ عاما، أمكن تخصيص حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة للتنمية الاجتماعية وتخفيف الفقر، مما كان له أثر على المؤشرات الاجتماعية.

وبعد إدماج هذه العناصر في خطة السنوات الخمس الإنمائية الوطنية الثانية، شرعت جمهورية إيران الإسلامية، تماشيا مع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة، في مجموعة واسعة من المبادرات، وبعضها يمكن تلخيصه كما يلي: مشروع وطني للقضاء على الفقر اعتمده رئيس جمهوريتنا في الشهر الماضي. ومن بين أهدافه الرئيسية تحديد الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الشعب، وإنشاء الأسس والفرص الملائمة لتشغيل كل الرجال والنساء ومعالجة قضايا المجموعات الاجتماعية الضعيفة، وبخاصة المعوقون والمسنون.

ولضمان النماء والرفاه للشباب، أنشأنا المجلس الأعلى للشباب الذي يقوم بتنسيق أنشطة المنظمات

والهيئات الأخرى التي تعمل لصالح الشباب، بهدف تحديد مجالات الاهتمام ذات الأولوية مثل العمالة والتعليم وأنشطة وقت الفراغ.

ولزيادة تعزيز كرامة المعوقين وقيمتهم تم إنشاء إدارة مخصصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لتنسيق تطوير الخدمات الوقائية الطبية والاجتماعية وللإشراف عليها، ولضمان توفر الوظائف للمعوقين. وفضلا عن ذلك، تم تخصيص ١٠ في المائة من مجموع فرص العمل لقدامى المحاربين والمعوقين.

وزادت حصة الميزانية الإنمائية، في مجموعها، من ١٩,٤ في المائة في ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى ٣٨ في المائة في ١٩٩٤-١٩٩٥، ومن المتوقع أن يتوصل إلى الهدف الطموح، وهو ٤٨ في المائة، في ١٩٩٦-١٩٩٧، وهذه خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الإيراني كله.

وأحرز تقدم كبير في تنمية الهياكل الأساسية حتى تصل مياه الشرب والطرق والمدارس وخدمات الهاتف والعيادات الطبية وسائر الخدمات الأساسية إلى آلاف المدن والبلدات والقرى بما في ذلك المناطق النائية في البلد. وفي هذا الوقت يمكن لـ ٧٦ في المائة من سكان المناطق الريفية الوصول إلى طرق ملائمة، ويستفيد ٧٤ في المائة من الطاقة الكهربائية، وتوفر مياه الشرب النقية لـ ٨٦ في المائة. وبنهاية خطة التنمية الثانية التي تمتد من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩، توفر المياه الصحية عن طريق الأنابيب لحوالي ٩٨,٠٩ في المائة من سكان الريف.

وحوالي ٨٠ في المائة من سكان الريف وجميع سكان المناطق الحضرية يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية بطريقة سهلة وحرة. وتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون "ملخص استعراضات منتصف المدة لبرامج البلدان" ذكر أن الدراسة الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في جمهورية إيران الإسلامية:

> "أكدت ... أن معظم أهداف منتصف العقد قد تحقق. ولذلك، تحول التركيز الآن إلى أهداف نهاية العقد". (E/ICEF/1996/P/L.42، الفقرة ٣٠)

وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين الظروف الاقتصادية للناس ذوي الدخل المنخفض باعتماد وتنفيذ تدابير مختلفة مثل تنفيذ برامج الدعم الزراعي عن طريق مدخل معان وحدود دنيا مكفولة لأسعار الناتج، وحد أدنى للأجور يجري تكييفه وفقا للتضخم للعاملين في الصناعة التحويلية، ومؤسسات عامة منخفضة التكاليف لمستويات الاستهلاك المنخفضة، والإسكان المعان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن المسؤوليات المشتركة لنا جميعا - الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية - لضمان تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تتطلب بذل جهود مشتركة على جميع المستويات. وفي هذا الشأن، جمهورية إيران الإسلامية على استعداد لمواصلة مشاركتها النشطة في الجهود الجماعية حتى نحقق أهداف مؤتمر القمة الاجتماعي.

السيدة ثاهيم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): العام الماضي، هنا في الجمعية العامة، أعلنّا الأهمية الحاسمة للعمل الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وأكدنا أنه لكي نجري متابعة فعالة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، لابد أن تتوفر الإرادة السياسية المجددة وتعين أهداف محددة زمنيا لاستئصال الفقر، وتوليد العمالة المنتجة وتعزيز التكامل الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت استراتيجية متعددة الشعب. أولا، كان على الحكومات أن تبدأ جهودها بدعم من الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية وجميع الجهات العاملة في المجتمع المدني. وثانيا، كان على الأمم المتحدة أن تبدأ عملية حكومية دولية ثلاثية الوجوه. وثالثا، كان من المقرر انعاش لجنة التنمية الاجتماعية. ورابعا، كان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوفر التوجيه الشامل وأن يراقب التنسيق على مستوى المنظومة في تنفيذ نتائج المؤتمر.

ولا بد لنا أن نعرب عن الارتياح بشأن التقدم المثير المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، نود أن نثني على الأمين العام لتقديمه تقريرا شاملا بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة. إن الاستعراض الشامل الوارد في تقرير الأمين العام يبين بوضوح أننا أرسينا أسس العمل المتضافر المنسق.

ولا تزال أهداف استئصال الفقر وتخفيف البطالة والتوسع في العمالة المنتجة تحظى بأقصى قدر من

الأولوية. والمداولات بشأن وضع السياسة في لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن بالغة الأهمية. إلا أن النجاح في النهاية سيتوقف على البرامج التنفيذية المنفذة في البلدان بمساعدة وكالات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومدخلات لجان فنية أخرى، ولا سيما لجنة التنمية المستدامة، ولجنة مركز المرأة، ولجنة التنمية السكانية، واللجنة الإحصائية، ولجنة حقوق الإنسان، قيمة للغاية. إلا أن أنشطة اللجان الإقليمية بحاجة إلى تطوير.

ومتابعة مؤتمر القمة الاجتماعي ينبغي ألا تؤدي فقط إلى زيادة اجتماعات الخبراء. إن الهدف الحقيقي، وهو رفع المعاناة عن مئات الملايين من البشر، ينبغي ألا يحجبه الإفراط في الأنشطة. وجميع المبادرات يجب أن تظل اقتصادية التكلفة وينبغي ألا يؤخر تنفيذها الدخول في تفاصيل. وفوق كل شيء لا بد أن تكون الأهداف واقعية للغاية. وإلا، سنضطر في نهاية السنوات الخمس الأولى إلى الإعلان عن الفشل.

لقد قدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة إسهامات قيمة في عملية المتابعة. وكما يبين تقرير الأمين العام، أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال العام الماضي منشورات ممتازة عن التنمية الاجتماعية. وهذه المنشورات، التي توفر مبادئ توجيهية مفيدة لصانعي القرارات، كان يمكن أن توزع بطريقة أكثر تركيزا. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى نقلها في الوقت المناسب إلى نقاط التركيز في البعثات والعواصم.

إن مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر التي أطلقها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل هذا العام لها إمكانية هائلة. ويجب علينا أن نؤيد تأييدا تاما هذه المبادرة بالنظر إلى أنها تبشر بالخير العميم فيما يتعلق بتنفيذ خطط وبرامج استئصال الفقر. والأموال المخصصة للبرامج المتنوعة في مختلف المناطق تافهة للغاية. وفي الوقت الحالي، هي مجرد أموال افتراضية لا تمثل سوى بداية. وفي هذا الشأن، ينبغي زيادة تعزيز المتابعة التعاونية لنظام المنسقين المقيمين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وضمن الإطار القائم فيما بين الوكالات يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات بريتون وودز أن توجه عملية المتابعة من التحليل إلى التنفيذ فإلى الرصد ومنه إلى الاستعراض الدوري.

ونرحب بقرار البنك الدولي بتوسيع عمله في مجالات التنمية الاجتماعية. وسيسهم التمويل الخارجي الجديد المقدم للتعليم والصحة والتغذية إسهاما غير مباشر في استئصال الفقر. والاستثمار المباشر في المشروعات، والرامي إلى استئصال الفقر سيؤدي إلى نتائج سريعة وملموسة. واهتمام صندوق النقد الدولي المتزايد بوضع تدابير لحماية أضعف قطاعات المجتمع خطوة في الاتجاه الصحيح. وتركيز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على فعالية الإنفاق العام هدف قيم لكنه هدف يتطلب المناقشة العامة والفحص الدقيق.

وإن الأهداف المحددة زمنيا في مجالات الفقر والتعليم الأولي والإنصاف بين الجنسين والرعاية الصحية والتنمية المستدامة التي اعتمدتها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تكون غير واقعية لأنها لا يصاحبها التزام بتوفير الموارد.

ومما يثير القلق تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية في أعقاب مؤتمر القمة الاجتماعي. وقد ذكر الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة أن تلك المساعدة انخفضت في العام الماضي إلى ٠,٢٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، مقابل الهدف الذي وافقت عليه الأمم المتحدة والذي يبلغ ٠,٧ في المائة. ومع ذلك فإننا نؤيد إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدعم الإنمائي.

ويذكر تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الدخل الجديد الإجمالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكنا سنقدر إقامة علاقة متبادلة أكثر وضوحا بين الدخل الجديد للبرنامج وأهداف مؤتمر القمة على الرغم من أننا ندرك أن هذا التصنيف كان عملية صعبة. ونأمل في أن يوجه التمويل الجديد للرابطة الإنمائية الدولية، الذي أعلن في آذار/مارس من هذا العام والذي مقداره ٢٢ بليون دولار، إلى نتائج أهداف مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية مع التأكيد بصفة خاصة على القضاء على الفقر. وحتى الآن لم يحرز أي تقدم ملموس في ميدان الموارد الجديدة والمبتكرة التي يمكن أن تساعد الأمم المتحدة في نهاية المطاف على الخروج من أزمتها المالية. وتحتاج الأمم المتحدة إلى الاستقلال المالي حتى تكون عملية صنع القرار مستقلة. ولذلك ينبغي أن

نضاعف جهودنا لتحديد الموارد الجديدة والمبتكرة. ومشكلة التخفيف من عبء خدمة الدين تعالج اليوم بخطى بطيئة جدا.

ويجب أن نعرب عن ارتياحنا للجهود الدؤوبة التي تبذل من أجل إقامة مشاركة فعالة بين الحكومات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من ناحية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة من ناحية أخرى، وفي هذا العام جرى تحديث قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (الدورة ٤٤) الذي صدر قبل ٢٨ عاما حتى يكفل في جملة أمور تعزيز المشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية في تنفيذ السياسات الاجتماعية على المستويين الوطني والدولي، وجعل تلك المشاركة ذات مغزى أكبر وفي متابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. والمشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية في المتابعة من شأنها أن تقطع شوطا طويلا صوب ضمان نجاح جهودنا.

لقد شاركت حكومة باكستان مشاركة نشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ونحن نسعى إلى تحقيق أهداف المؤتمر بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وبدأت باكستان في تنفيذ برنامج عمل اجتماعي خصصت له ثمانية بلايين دولار، يركز على القضاء على الفقر والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية والتغذية وتوفير المياه والإصحاح. وفي هذا الإطار أدرجت عناصر إضافية تتصل بالقضاء على الفقر وتمكين المرأة وتوليد العمالة وحماية البيئة. وتتلقى برامجنا الدعم من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في باكستان ومن البلدان المانحة والبنك الدولي. وحكومة باكستان مصممة على تحقيق أهداف مؤتمر القمة باستخدام مواردها الخاصة. ومع ذلك فإن هذه المهمة الضخمة جدا لا يمكن أن تنجز إلا إذا توفرت استثمارات ضخمة في مجال تنمية الموارد البشرية.

والبند الرئيسي في برنامج العمل الاجتماعي الذي تضطلع به باكستان هو الانتشار الواسع للتعليم الابتدائي بالتعجيل بتعليم الفتيات. وفي سنة واحدة فقط أنشئت ٨٠٠ ١٠ مدرسة ابتدائية جديدة ويجري إنشاء ٠٠٠ ٣٤ مدرسة جديدة. ولتحقيق هدفنا المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠، زدنا الاعتمادات المخصصة للإنفاق على التعليم. وفي هذا السياق يوضع التأكيد الخاص على تعليم الإناث والعناية بصحتهن. وقد خصص حوالي ٦٠ في المائة من الأموال لمحو أمية الإناث، وستخصص ٧٠ في المائة من المدارس الجديدة المخطط إنشاؤها خلال السنوات الثلاث المقبلة للفتيات. وبالإضافة إلى ذلك يجري تدريب ٠٠٠ ١٠٠ فتاة لتوفير خدمات متعددة تتضمن الصحة والتعليم ورفاه السكان، وذلك بموجب المخطط الوطني لعمال الصحة الذي يضطلع به رئيس الوزراء.

وتتطلب جميع هذه التدابير التي تتخذها حكومة باكستان جهودا مستمرة مصممة، ومشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ودعما متزايدا من جانب المجتمع الدولي. وينبغي ألا تكون الجهود الدولية مقتصرة على مناقشة السياسة العامة والبحوث وجمع البيانات. ويكمن الحل في التعاون التقني وبرامج التدريب على المستوى التنفيذي. ويمكن للمساعدة التقنية الدولية المعززة والخدمات الاستشارية أن تدعم دعما حاسما القدرات الوطنية والقواعد المؤسسية بغية دعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والمعززة.

وختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للاستفادة من الإطار المتقن الذي وضعته الأمم المتحدة ووكالاتها والحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف. إن التزامنا السياسي العميق واتجاهنا الواضح وتنفيذنا المخلص لقرارات مؤتمر القمة يمكن أن تعزز جهودنا.

السيدة ورونيكا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشارك في الموافقة على البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف بعض الملاحظات. سلم جميع المشاركين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بأن المسؤولية الأساسية عن تحقيق الأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تقع على عاتق الحكومات الوطنية بدعم ومشاركة من المجتمع الدولي.

وترحب بولندا بالإطار الجديد الذي وضعته الجمعية العامة لأنشطة لجنة التنمية الاجتماعية باعتبارها اللجنة الفنية التي تتولى المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويسرنا أن اللجنة أوصت في مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ببرنامج عمل متعدد السنوات حتى عام ٢٠٠٠. ويشمل هذا البرنامج مواضيع نرى أنها أساسية للتنمية الاجتماعية.

وفي عالم يتغير بسرعة فائقة يبدو أن الظاهرة الأساسية في عصرنا هي التكافل السريع التنامي، من عولمة الاقتصاد العالمي إلى ثورة المعلومات. وبالنظر إلى أن الأمر كذلك، ألا يتوقف مستقبلنا على تحقيق التنمية المنصفة المستدامة في جميع أجزاء العالم؟ ونرى أن هذه التنمية تتوقف بدورها على تدفق المساعدة الإنمائية من البلدان الغنية إلى أقل البلدان نموا، وعلى فتح أسواق العالم أمام التجارة والاستثمار، كما أنها تتوقف في الدرجة الأولى على الجهود التي يبذلها كل بلد على حدة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وللتكيف مع المحيط الخارجي المتقلب.

ونعتقد أن نقطة البداية هي النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يخلق العمالة التي هي حتى الآن أشد الآليات فعالية في توزيع الثروة والفرصة المناسبة التي يمكن من خلالها للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تخفف من حدة الفقر. وتميل الحكومات إلى افتراض أن النمو الاقتصادي وحده كفيل بحل مشاكلها الاجتماعية في نهاية المطاف. بيد أن النمو الاقتصادي وحده لن يضمن توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل على المدى الطويل.

إن تغيرات هيكلية تحدث في اقتصاد بولندا، يصاحبها تغيرات في الملكية تؤدي بالفعل إلى تحولات كبيرة في التوزيع الاجتماعي للدخل. بيد أن وضع خطة اقتصادية جديدة لا يمكن أن تتم دون الموافقة الاجتماعية. والحصول على هذه الموافقة لإجراء عملية هيكلية يرتبط في جملة أمور بالحاجة إلى الشروع في أنشطة تمنع توسيع نطاق الفقر. وكان من المفترض، عند تحليل مصادر الفقر ومداه، أن يكون دعم النمو الاقتصادي الذي يخفض البطالة عن طريق زيادة الطلب على العمل، طريقة لمكافحة الفقر، كما كان الحال في بولندا. وهذه الافتراضات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد، كما صيغت في وثيقة طويلة الأجل بعنوان "استراتيجية لبولندا" وفي وثيقة تكميلية بعنوان "برنامج السياسة الاجتماعية - الاقتصادية للسنوات ١٩٩٤-١٩٩٧"، تتفق مع التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. والنهج المتعدد الأبعاد إزاء مشاكل التنمية الوارد في "استراتيجية لبولندا"، بما في ذلك معالجة القضايا الاجتماعية، يتوافق مع الالتزامات التي قطعت أثناء مؤتمر القمة.

وفيما يتعلق بتأمين الدخل، يرسي القانون حماية مستوى أدنى مضمون للأجور في الاقتصاد الوطني. وهناك عنصر آخر في الشبكة الاجتماعية يستهدف ضمان السلامة الاجتماعية، ويتمثل في الأنشطة التي ترقى إلى وقف البطالة وتقييدها وإلى أن يمنح العاطلون عن العمل، خلال فترة يحددها القانون، الحد الأدنى من وسائل العيش.

ويتضمن مخطط الضمان الاجتماعي الشامل في بلدنا ضمانات اجتماعية عدة وضعت بهدف الحد من الفقر. وفي إطار هذا المخطط تضمن الدولة مصدرا للدخل فيما يتعلق بمخاطر معينة، من خلال برامج لتعزيز العمالة المنتجة ولتقليل البطالة، ولتعزيز أنشطة الشباب المهنية. وتفترض هذه البرامج ضرورة توسيع وتنويع استراتيجيات التدريب الخاص وإعادة التدريب، وعلى وجه الخصوص للشباب وللعاطلين عن العمل لأمد طويل. وتستهدف هذه البرامج تحقيق التكامل بين النظام التعليمي وتدريب الشباب والبالغين من أجل زيادة مواءمة هيكل موارد القوى العاملة مع احتياجات سوق العمل.

وإذ أخذت الحكومة في الحسبان ما للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية من تأثير بالغ الشدة على المعوقين نفذت منذ سنة ١٩٩٤ برنامجا لمساعدة المعوقين وللمعاونة عل إدماجهم في المجتمع. وقد أولي دعم خاص للتأهيل المهني للمعوقين وتشغيلهم.

ويشهد نظام الضمان الاجتماعي البولندي عملية إصلاح معقدة. ويستهدف الإصلاح إعادة تشكيل نظام الرعاية الاجتماعية بأسره ليكفل ضمان الدخول المتولدة من العمل والاستحقاقات الاجتماعية لمستوى معيشي واف بالغرض، وليكفل عدم استخدام المساعدة الاجتماعية إلا للتدخل في الحالات الخاصة. ويجري إعداد نظام للتأمين ضد البطالة وبرنامج للمواجهة الفعالة للبطالة، مع التشديد بوجه خاص على النهوض بأنشطة العاطلين الاقتصادية في البلدات الصغيرة وفي المناطق الريفية وبأنشطة المعوقين.

ونحن نؤمن أن لدور المجتمع المدني في عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي وتنفيذ قراراته أهمية بالغة. وتؤيد بولندا الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي

والاجتماعي لحفز حوار غير رسمي في إطار لجنة التنمية الاجتماعية، بوسائل مختلف من بينها استعمال أفرقة الخبراء للتناقش مع المنظمات غير الحكومية بشأن المواضيع ذات الأولوية التي حددها مؤتمر القمة العالمية. ونؤيد الاقتراح بتشجيع المنظمات غير الحكومية على الاشتراك في عمل اللجنة.

ومن الضروري زيادة الوعي العام بنتائج مؤتمر القمة العالمي وبالنتائج المحققة حتى الآن. ولا شيء يمكن أن يعرض جهود الأمم المتحدة، ليس لتأكيد أهمية المشكلات التي تواجهنا، بل أيضا للقيام، قبل أي شيء آخر، بتنفيذ ما أوصى به مؤتمر القمة في ميدان التنمية ذات الوجهة الاجتماعية. وبقدوم القرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يكون بوسع منظمتنا، وبوسعنا، مواجهة التحدي المتمثل في إضافة بُعد إنساني إلى التنمية. فالبشر، في آخر الأمر، هدفنا الرئيسي. وهذا الافتراض الأساسي الذي افترضه مؤتمر القمة ينبغي أن يكون رائدنا في مداولاتنا بشأن متابعة ما تقرر في كوبنهاغن.

السيد تيغاراجان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود الوفد الماليزي أن يشكر الأمين العام على تقريره المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (A/51/348). ويوفر التقرير إطارا هاما مفيدا لمداولاتنا في هذه الجمعية. ويود وفدي أيضا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به أمس ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد مضى تسعة عشر شهرا على التقاء زعمائنا في كوبنهاغن وتعهدهم بالالتزام برؤية للتنمية الاجتماعية ذات طابع سياسي واقتصادي وأخلاقي وروحي على مستوى العالم. وقد راعى التزامهم مختلف القيم الدينية والخلقية والخلفيات الثقافية لدى شعوب العالم جمعاء، ويرمز إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن إلى هذا الاتفاق الأساسي. وإذا عدنا بذاكرتنا إلى الوراء لوجدنا أن القضايا الأساسية التي نوقشت في مؤتمر القمة هي أولا، التقليل من الفقر عموما والقضاء على الفقر المدقع؛ وثانيا، التوسع في العمالة المنتجة وتقليل البطالة؛ وثالثا، تعزيز التكامل الاجتماعي، ولا سيما اندماج الفئات الأكثر حرمانا والفئات المهمشة.

وعند متابعة القرارات المتخذة في كوبنهاغن لا بد أن نسترشد بمبدأ الأهمية المركزية للناس في عملية التنمية. وعند السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتضامن والتواؤم والمساواة بين الشعوب ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في تعزيز قضية التعددية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية العادلة. وليس بوسعنا، ونحن نشهد تماما الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها أجزاء معنية من المجتمع العالمي، أن نتناسى الأعداد المتزايدة من الناس، في الشمال والجنوب معا، الذين يعيشون في فقر مدقع. وليس من الممكن البتة أن يدافع أحد عن استمرار حرمان نحو ١,٣ بليون إنسان، أي خُمس الجنس البشري، من امكانية الحصول على أبسط ضرورات الحياة مثل الغذاء ومياه الشرب النقية، بل إن ذلك أمر جدير بالاستنكار حقا. ولذلك، ينبغي أن نسعى سعيا جماعيا دؤوبا لوضع برنامج عملي المنحى يستهدف ضمان تحقيق القضاء على الفقر.

وبينما يحدد الإعلان وبرنامج العمل الصادران عن مؤتمر قمة كوبنهاغن القضايا المتصلة بالفقر والعمالة والتكامل الاجتماعي تحديدا واضحا، لم يتم للأسف الوفاء بالالتزامات المقطوعة بصدد المساعدة الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الإضافية الجديدة. وفي الوقت نفسه، تمانع البلدان المانحة الكبرى في توفير الموارد الإضافية. وقد تعهدت الحكومات المانحة، في إعلان كوبنهاغن، بالسعي جاهدة إلى بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة المتفق على تخصيصه من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية العامة في أسرع وقت ممكن، وبزيادة حصة التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية سعيا إلى بلوغ الأهداف والمرامي المحددة للإعلان وبرنامج العمل. ومما يؤسف له أن بلوغ هذا الهدف كان أبعد ما يكون عن تحقيق الرضا. ويبعث ذلك على قدر كبير من الإحباط. وينبغي للمانحين الرئيسيين أن يفوا بالتعهدات المقطوعة إذا أرادوا أن يسهموا بطريقة هادفة في التخفيف من محنة الفقراء والمحرومين في العالم.

ويحيط وفدي علما بالمشاركة الإيجابية والمبادرات الجدية من قبل جهات فاعلة شتى في ميدان التنمية الاجتماعية، ونعني بذلك الحكومات الوطنية ومختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الإقليمية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، في محاولتها لتحقيق ما اتفق عليه في مؤتمر قمة كوبنهاغن. ومن الواضح أن هذه المبادرات جميعها تتطلب موارد كافية لتحويلها إلى أمر واقع. والحقيقة أنه ما لم تتخذ إجراءات ملموسة وتوجد موارد مالية لتنفيذها، سيصبح الاحتفال بسنة ١٩٩٦ بوصفها السنة الدولية

للقضاء على الفقر لا معنى له يقينا. وأخشى أن يكون هذا أيضا المصير الذي يلقاه إعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، ما لم يجر الوفاء بهذه الالتزامات والتعهدات.

ولاحظ وفد بلدي أن تقرير الأمين العام يشير إلى المبادرات التي تضطلع بها مؤسستا بريتون وودز، أعني البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عملا بتوصيات مؤتمر القمة، لا سيما في مجالي التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.

ونرحب بالتمويل الخارجي الجديد من البنك الدولي للقطاع الاجتماعي، وهو التمويل الذي يبلغ ٣,٣٣ بليون دولار من أجل التعليم والصحة والبرامج السكانية والتغذية. كما نرحب بمبادرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتوفير مساعدة خاصة للبلدان المثقلة بالديون. وإذ نرحب بهذه المبادرات فإننا نأمل في أن يتم تنفيذها بطريقة عادلة ومنصفة. ويتعين على هاتين المؤسستين ألا تعملا كمحصلي ديون لبلدان الشمال الغني وكأداة إنفاذ للمقرضين.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية التكامل الاجتماعي في سياق التنمية الاجتماعية. إن أمن الإنسان الفرد يتطلب اتخاذ نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار كل العوامل الأخرى، بما في ذلك القيم والمعايير الثقافية والدينية.

ونظرا إلى وجود اختلافات كبيرة في مستوى التنمية بين أفقر البلدان وأقلها نموا والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من ناحية، والبلدان المتقدمة صناعيا من الناحية الأخرى، فإنه يتعين إيلاء الاعتبار الواجب لتحديد الأولويات والاتفاق عليها من أجل تنفيذ برنامج العمل على الصعيد العالمي. وعلينا أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن الأولويات والتدابير المقترحة لتنفيذ البرنامج قد لا تكون ملائمة لجميع الدول الأعضاء. وعلينا أيضا ألا ننسى أبدا أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الأهداف التي وافق عليها مؤتمر القمة ستقع في نهاية المطاف على عاتق الدول الأعضاء فرادى.

وبالنسبة للمتابعة المؤسسية، لا جدال في أن منظومة الأمم المتحدة لها دور هام كعنصر حفاز لتنفيذ برنامج العمل. فمن ناحية، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة صياغة السياسات العامة تجاه التنفيذ. ومن الناحية الأخرى من شأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوجه التوجيه العام والإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وفي وضع التوصيات اللازمة لهذا التنفيذ في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن الدور التنسيقي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جعل علاقة العمل بين الوكالات المشتركة في تنفيذ برنامج العمل أوثق أن يتفادى الازدواجية في المسؤوليات.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على التزام ماليزيا بالتعهد الذي قطعه قادة العالم على أنفسهم في مؤتمر قمة العالم للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. ويتجسد هذا في شتى السياسات والبرامج الحكومية التي استقرت تماما وتحظى بتأييد شعبي واسع النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، تم أيضا وضع العمليات والآليات الإدارية اللازمة لتنفيذ ورصد واستعراض فعالية تلك السياسات في وضعها الصحيح، وهي تؤدي عملها عموما بطريقة فعالة.

واستطاعت ماليزيا من خلال سياساتها وبرنامجها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تخفض بصورة جزرية حدوث حالات الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة فعلا، وتعزيز التكامل الاجتماعي والوحدة. وسيظل ذلك من المرامي الأساسية لخطة ماليزيا السابعة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تؤيد فنزويلا البيانين اللذين أدلى بهما وفد بوليفيا باسم فريق ريو ووفد كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ويود وفد فنزويلا أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن (A/1995/348) وأن يعرب عن تأييده لمحتويات ذلك التقرير.

ويدرك بلدي تزايد الفقر المثير وانتشار أشكال جديدة للاقصاء مما يهدد الكرامة الإنسانية لمعظم المواطنين في العالم. ونعتبر التنمية الاجتماعية تحديا أساسيا لعصرنا. ولذلك، ترى حكومة فنزويلا أن حكم الأجيال المقبلة على عصرنا سيتوقف على مدى قدرتنا على التصدي بنجاح للتحديات التي يمثلها الفقر والإقصاء الاجتماعي.

لقد أدى عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية إلى تجديد الأمل لحكومة وشعب فنزويلا. فقد قررنا عقب مؤتمر القمة ذلك مباشرة أن نتخذ الإجراءات اللازمة لمتابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ذلك المحفل الاجتماعي المهم. وكان ذلك طبقا لما قررته البلدان المشتركة في مؤتمر القمة وأكدت فيه أن الحكومات الوطنية هي الجهات الفاعلة المسؤولة عن تحقيق أهداف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

وقد وضعت الاستراتيجية الجديدة لبلدي في المجال الاجتماعي ليس فقط بحسب أنشطتنا في ذلك المجال؛ ولكن أيضا لتشكل جزءا من السياسة الاقتصادية الجديدة للدولة وهي السياسة المعروفة باسم "خطة فنزويلا". ومن المتوقع أن يولد تشغيل الجهاز المنتج في هذه الخطة قدرا أكبر من الانصاف.

ومن العناصر الهامة لهذا الالتزام بالتضامن الاجتماعي زيادة القدرة التنظيمية من أجل تمكين أفراد الشريحة الأكثر تضررا من السكان من الحصول على نصيب عادل من المنتج الاجتماعي. ويتمشى النهوض بالمنظمات المجتمعية مع هذا النهج. وعلينا أيضا أن نؤكد أن هذا الالتزام الاجتماعي ينطوي على مواصلة النظم التي تتيح دخلا تكميليا للأسرة. وبما أن البرامج الاجتماعية تتطلب توفر وقت كاف لأن تنشأ وتنضج، فلا ينبغي تفكيكها أو استبدالها قبل إيجاد بدائل لها تكون أفضل وأكثر فعالية.

ولقد تولى بلدي المسؤولية عن تخفيف حدة الفقر خلال وقت قصير باتخاذ استراتيجيات اجتماعية واقتصادية ليس موجهة فقط لتلبية الاحتياجات المادية الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والعمل، ولكنها تستهدف أيضا الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بالتوزيع المنصف للدخل والثروة. ويتضمن هذا الالتزام القيام بأنشطة في المجالات الثلاثة المحددة التالية: يشمل المجال الأول الترويج لوضع نظام للخدمات الاجتماعية والعائلية للأسر منخفضة الدخل من خلال برامج لصرف إعانات للأسر والطلبة ولرعاية المسنين. ويشمل المجال الثاني استعراض الإطار القانوني والإجراءات الإدارية لضمان حصول الفئات الأكثر تضررا على الموارد الاقتصادية والمالية والتكنولوجية لتمكينها من الانضمام التام إلى سوق العمل. أما المجال الثالث فيشمل النهوض ببرامج التأهيل والتدريب لتوجيه القوة العاملة صوب أنشطة غير تقليدية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أيدت فنزويلا جميع مبادرات فريق ريو التي تستهدف ضمان المتابعة الكاملة لالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك، نحن عاكفون على العمل بشكل وثيق مع بلدان ذلك الفريق من أجل تنفيذ أحكام إعلان بوينس آيريس بشأن الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة وأحكام مرفقه الذي حدد برنامج المتابعة الإقليمي. وتعبِّر الوثيقتان عن الضرورة الحتمية لاستئصال شأفة الفقر بوصف ذلك عنصرا أساسيا من عناصر جدول الأعمال الاجتماعي لمنطقتنا.

وفي هذا السياق، رحبت فنزويلا بتوصية فريق ريو المتعلقة بإنشاء هيئة رائدة لتنسيق أنشطة المتابعة في المجال الاجتماعي. وإذ تفعل ذلك، فإنها عيَّنت وزارة شؤون الأسرة منسقا وطنيا، بوصفها الجهة الحكومية الموكل إليها مهمة وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها. وفي نفس الوقت، دعت المجتمع المدني إلى المشاركة في هذا المسعى.

وعلى مستوى نصف الكرة الأرضية، كررت فنزويلا، خلال مؤتمر الأمريكتين، الإعراب عن أسبقية الأهمية التي تعلقها على المجال الاجتماعي، وساندت عقد مؤتمر نصف الكرة الأرضية للقضاء على الفقر والتمييز، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بسنتياغو في شيلي.

وتبعا لذلك عملت حكومة فنزويلا مع بلدان نصف الكرة كي تتبيَّن تدابير مبتكرة وبنَّاءة لمكافحة الفقر من خلال برامج وطنية هادفة، وتحديد الأهداف، وإصلاح القطاعات الاجتماعية داخل عملية تحديث الدولة.

وتعتقد حكومتي أن من المحتم مساندة فكرة العدالة الاجتماعية الدولية. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب على كل عضو من المجتمع الدولي أن يُدلي دلْوه في سبيل تحقيق ما نشير إليه بأنه الصالح المشترك العالمي. وبهذه الفكرة في البال، يصبح أكثر تحتيما إعادة النظر في شروط الديون الخارجية التي تنوء بها البلدان النامية، وتجعل من الصعب تحقيق مطالب التنمية.

وتعتقد فنزويلا أن من المشجع للمجتمع الدولي ما تقوم به الأمم المتحدة من معالجة مسؤولة لموضوع التنمية الاجتماعية اليوم، بدأب يفوق كل ما سبق، بينما نقترب من نهاية القرن العشرين. ولقد دعمت ذلك المؤتمرات العالمية التي عقدتها المنظمة في الآونة الأخيرة والتي

تستهدف المجـــال الاجتماعي، وهو أمر يستبان منه أيضا أن هذه عملية معقدة تتطلب نهجا منسقا يجمع بين شتى فروع العلم والتخصص، ويدخل فيه مكون خلقي هام. ونأمل في أن يعطي تنفيذ نتائج مؤتمر القمة قوة زخم مجددة للتعاون بين البلدان والمنظمات الدولية، في سبيل التحقيق الشامل للتنمية والعدالة والسلم.

الرئيس بالنيابة: لقـــد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البنـــد، وسيجري النظر في مشروع القرار الذي سيقدم في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة: أما الآن فإن الجمعية العامة ستنظر في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١٢٦ و ١٣٣ و ١٣٥ من جدول الأعمال.

فإذا لـــم يكن هناك أي اقتـــراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلـــي، فسأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنـــة الخامسة المعروضة اليوم أمامها.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة: ستقصر البيانات إذن على تعليل التصويت. لقد تم في الجلسة الخامسة توضيح مواقف الوفود إزاء توصيات اللجنة. وهذه المواقف تنعكس في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أن

"تقتصـــر الوفود، قدر الامكان، حين ينظـــر فـــي مشروع القـــرار نفسه فـــي إحـــدى اللجـــان الرئيسية وفي الجلسة العامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت، وفقا لمقرر الجمعيـــة العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، محدد بمدة عشر دقائق، وعلى الوفود أن تقدم هذه التعليلات من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ باتخاذ إجراء بشأن التوصيات الواردة فـــي تقاريـــر اللجنة الخامسة، أود إبلاغ الممثلين أننا سنشرع في البت في المسائل بنفس الطريقة التي بُت فيها في اللجنة الخامسة.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/502)

الرئيس بالنيابة: ستبـــت الجمعيـــة العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/502).

واعتمـــدت اللجنـــة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعمل على غرار ذلك؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢/٥١).

الرئيس بالنيابة: وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/503)

الرئيس بالنيابـــة: ستبت الجمعيـــة العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/503).

واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعمل على غرار ذلك؟

اعتُمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة: وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/504)

الرئيس بالنيابة: ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها (A/51/504).

واعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعمل على غرار ذلك؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٣/٥١).

الرئيس بالنيابة: وبهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠